الأمم المتحدة A/71/PV.84

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ٨٤

الخميس، ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠.

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر طومسون . . . . . (فيجي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات

تقرير اللجنة الخامسة (A/71/590/Add.3)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في الفقرة ٣ من تقريرها، توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بتعيين السيد ستيف تاونلي، ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، عضوا في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية تبدأ في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين السيد ستيف تاونلي عضوا في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية تبدأ في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١١٥.

البند ١٠ من جدول الأعمال

تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

تقرير الأمين العام (A/71/864)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في حزيران/يونيه ٢٠١٦، اجتمع القادة هنا في قاعة الجمعية العامة لاعتماد الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ (انظر A/70/PV.97). لقد وضع الإعلان السياسي خارطة طريق للمجتمع الدولي لتحقيق هدفنا العالمي المتمثل في القضاء على وباء الإيدز بحلول

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

عام ٢٠٣٠، على النحو المبين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

واليوم، نناشد مرة أخرى أن نجتمع لإحياء أول استعراض سنوي للتقدم الذي أحرزناه في تنفيذ الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦. وغذا قمنا بتقييم صريح يمكن أن نقول أن الإنجازات التي حققناها حتى الآن كانت متفاوتة. فعلى الرغم مما أحرزناه من أوجه تقدم هام، بما في ذلك زيادة فرص الحصول على العلاجات المضادة لفيروسات النسخ العكسي وانخفاض عدد الأطفال المولودين بالفيروس، فإن نطاق أوجه قصورنا لا يزال مصدر قلق عميق. إن معدلات الوقاية من الفيروس بين البالغين في جميع أنحاء العالم قد توقفت إلى حد كبير، بل تزايد عدد الإصابات الجديدة في بعض المناطق. وهناك نحو ١٨٠٠ من حالات الإصابات الجديدة بالفيروس بين الشباب يوميا، مع تعرض الشابات بصفة خاصة لخطر أكبر.

وإذا أردنا أن ننجح في إنهاء وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ وضمان الحياة الصحية والرفاه للجميع وتحقيق خطة عام ٢٠٣٠، يجب علينا أن نضاعف جهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف المسار السريع لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، على النحو المبين في الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦. وللقيام بذلك، يجب علينا اتباع نهج شامل وجامع. أنتقل الآن إلى بعض الأمور التي لا بد من القيام بها.

يجب علينا أن توفر التعليم والمعلومات والخدمات للمصابين بالفيروس، وكذلك للشباب الضعفاء والمهمشين، ولنساء والفتيات، ولأشد الفئات عرضة لخطر العدوى. ويجب علينا أن نحمي حقوق الإنسان لجميع الأشخاص دون تمييز. ويجب علينا أن نكافح الوصم والتمييز ضد المصابين بالفيروس وفئات السكان الأكثر عرضة للإصابة، بمن في ذلك المشتغلون بالجنس، والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال ومغايرو الهوية الجنسانية والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن. ويجب علينا أن نعزز ما أحرزناه من تقدم كبير بالفعل في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بغية تحسين دعم المصابين بالفيروس، وإيجاد مسار نحو اللقاح أو العلاج. ويجب علينا أن نقوم بتسخير قدرات جميع أصحاب المصلحة لمواجهة هذا التحدي العالمي من خلال تعزيز الشراكات الاستراتيجية القائمة بالفعل، فضلا عن إنشاء آليات جديدة تشمل الحكومات والمجتمعات المحلية المتضررة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأكاديميين والعلماء والجمعيات الخيرية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو خير مثال على الشراكة التي تسعى إلى حشد عمل يتسم بتعدد القطاعات وتعدد أصحاب المصلحة.

ويجب علينا أيضا أن نعزز الطابع المتكامل لأهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز أوجه التآزر بين التصدي العالمي للإيدز والجهود التي نبذلها لتحقيق التغطية الصحية الشاملة والرفاه، وتنفيذ الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة حسب الاقتضاء.

وأخيرا، يجب أن نقوم بتوفير التمويل الكافي للوفاء بهذه الأهداف، بما في ذلك عن طريق عكس مسار الانخفاض في الدعم الدولي وسد الفجوة التمويلية التي تصل إلى ٧ بلايين دولار للاستجابة العالمية للإيدز – من جميع المصادر – العامة والخاصة والمحلية والدولية.

وأمامنا فرصة حاسمة للقضاء على وباء الإيدز. لكن، للقيام بذلك يجب علينا أن نتخذ إجراء الآن. ولذلك، ينبغي أن نغتنم فرصة الاستعراض الذي نجريه اليوم للالتزام بتسريع جهودنا الرامية إلى تنفيذ الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبناء مستقبل يصبح فيه الفيروس والإيدز من آلام الماضي.

يشرفني أن أعطي الكلمة الآن لنائبة الأمين العام، معالي السيدة أمينة محمد.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالإنكليزية): من دواعي السرور الحقيقي أن أخاطب الجمعية العامة في هذا الصباح بمناسبة الاستعراض السنوي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

خلال عملية وضع أهداف التنمية المستدامة، اتضح لي إلى أي مدى كان نهج القضاء على الفيروس/الإيدز هاما ومبتكرا وإلى أي مدى سيظل مهما. إن تحقيق أهدافنا بشأن الإيدز يرتبط بخطة عام ٢٠٣٠ الأشمل وهو متضمن فيها. فكلاهما يستند إلى الإنصاف وحقوق الإنسان والوعد بألا يتخلف أحد عن الركب.

في حزيران/يونيه ٢٠١٦، اعتمدت الدول الأعضاء الإعلان السياسي بشأن الفيروس والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وكما يشير تقرير الأمين العام، فإن الطريق صوب القضاء على جائحة الإيدز لا يزال طويلا. ويقدر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن هناك أكثر من ٣٦,٧ مليون مصاب بالفيروس على الصعيد العالمي. وفي حين يتلقى الآن أكثر من ١٨ مليون مريض العلاج المنقذ للحياة، فإن ذلك لا يشكل سوى نصف من هم بحاجة إلى هذا العلاج، وليس هناك انخفاض في عدد الإصابات الجديدة كل سنة.

ويمكن للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يتلقون العلاج الآن توقع أن يعيشوا نفس العمر المتوقع للأشخاص غير المصابين. ولهذا السبب، فإن نهج دورة الحياة في التصدي للفيروس مهم جدا لكفالة حصول الناس على الخدمات التي يحتاجون إليها في كل مرحلة من مراحل الحياة.

إن العالم لديه المعارف والخبرات العلمية الكفيلة بأن يتيح للأشخاص المصابين بالفيروس/الإيدز خيارات تلائم واقع حياتهم. ويسعدني أن أبلغكم اليوم بأن عدد الأطفال الذين يولدون غير مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية يفوق عددهم في أي وقت مضى.

ونحن الآن بحاجة إلى القيام بعمل أفضل للوصول إلى الشابات والمراهقات. وينطبق ذلك بوجه خاص على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تمثل الفتيات المراهقات ثلاثا من بين كل أربع إصابات جديدة بالفيروس في الفئة العمرية من ١٥ إلى ١٩ عاما. وزيادة قابلية النساء والفتيات للإصابة بالفيروس ترتبط ارتباطا وثيقا بالتفاوتات الجنسانية الراسخة والمواقف الاجتماعية الضارة.

ونحن بحاجة أيضا إلى ضمان اتباع نهج أكثر تكاملا إزاء تنفيذ البرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية. وبصفة خاصة، يتعين علينا إدماج الفيروس في برامج الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك برامج تنظيم الأسرة.

وكما يجب أن نصل إلى الشابات، فإن علينا أيضا تيسير حصول الفئات السكانية الرئيسية الأخرى على الخدمات الصحية. إن احتمالات إصابة متعاطي المخدرات عن طريق الحقن والمشتغلين بالجنس والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال بفيروس نقص المناعة البشرية تزيد بواقع ١٠ مرات إلى ٢٤ مرة مقارنة بعامة السكان.

وهدف القضاء على الإيدز ينسجم تماما مع خطة عام ٢٠٣٠. فالالتزامات العالمية التي قطعناها بالقضاء على أوجه عدم المساواة بين الجنسين وبتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان واحترامها وإعمالها وتحقيق التغطية الصحية الشاملة تعزز بصورة متبادلة الجهود المبذولة للقضاء على الإيدز. والتصدي للإيدز قد مهد السبيل أمام وضع السياسات والبرامج استنادا إلى الأدلة.

وآمل أن تجسد الاستعراضات الوطنية الطوعية التي ستقدمها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه الدروس المستفادة

على الصعيد الوطني في التصدي للإيدز. وأحث الدول الأعضاء على الاستجابة لنداء برنامج الأمم المتحدة المشترك من أجل إقامة تحالف كبير للوقاية، يحفز على اتخاذ إجراءات تعلق بجميع الركائز الخمس للوقاية من الفيروس.

وما زلنا بحاجة إلى سبعة بلايين دولار أخرى لبلوغ أهدافنا المتعلقة بالوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية. ويُترجم ذلك إلى حوالي ٠,٥٠ دولارا لكل شخص سنويا على الصعيد العالمي خلال الفترة بين الوقت الحالي وعام ٢٠٣٠. وهذه الزيادة الصغيرة في نصيب الفرد من الاستثمار يمكن أن تدر عائدات كبيرة: الوقاية من ٢١,٧ مليون إصابة جديدة بالفيروس وتفادي حدوث ٨,٨ ملايين حالة وفاة متصلة بالإيدز. وستدر المنافع الاقتصادية لهذا التدخل عائدا على الاستثمار بنسبة ٨ إلى ١ بسبب تحسين الصحة وخفض الوفيات.

وأنا فخورة بأن أرى الأمم المتحدة والبرنامج المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تحت قيادة مديره التنفيذي، السيد ميشيل سيديبي، ملتزمان بإيجاد نُهج جديدة وأفضل لإنهاء هذا الوباء. وآمل أن نرى استثمارنا في القضاء على وباء الإيدز وإنقاذ الأرواح يُترجم إلى استثمارات سياسية ومالية في البرنامج المشترك، ذلك الكيان الذي يجسد العديد من العناصر الحاسمة التي نسعى إلى إدراجها في جهودنا الأوسع نطاقا لإصلاح الأمم المتحدة. ويشمل ذلك إرساء ثقافة المساءلة والإدارة القوية للأداء، مع التركيز على التنفيذ بدلا من سير العمل، وعلى البشر بدلا من البيروقراطية.

في الختام، أود أن أشدد على أهمية اغتنام الفرصة التي تتيحها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وترسيخ النجاح على الصعيد القطري وعلى صعيد المجتمعات المحلية. فلنتعامل دائما مع القرارات السياسية والاجتماعات من قبيل جلسة اليوم، آخذين المجتمعات المحلية والناس بعين الاعتبار. وإدراكا مني لأهمية الحلول النابعة من المجتمعات المحلية والالتزام العالمي بالنظم الصحية المتمحورة حول الإنسان، أشجع الدول الأعضاء على الاستماع عن كثب إلى ما تقوله، وينبغي أن تقوله، هذه المجتمعات. وإذا فعلنا ذلك، فإنه يمكننا أن نقول بحق أنني سنقضي على الإيدز.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائبة الأمين العام على بيانها.

السيد تانغارا (غامبيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأفريقية.

وتود المجموعة الأفريقية أن تشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع السنوي الأول لاستعراض الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، الذي اعُتمد في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وتحيط المجموعة علما بتقرير الأمين العام، بما في ذلك توصياته، والمعنون ”تنشيط جهود التصدي للإيدز من أجل حفز التنمية المستدامة وإصلاح الأمم المتحدة“ (A/71/864).

في البداية، تود الدول الأفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة أن تؤكد من جديد التزامها بمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، الذي يشكل تهديدا للتنمية المستدامة في أفريقيا ولعائدها الديمغرافي. ولا يزال التزام أفريقيا بالتصدي للفيروس والإيدز ثابتا. وتعبيرا عن هذا الالتزام، ما برحت أفريقيا تضع مبادرات، ترمي إلى تعجيل خطى التقدم في جهود القارة لمكافحة الفيروس والإيدز. وهي تشمل خريطة طريق الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالمسؤولية المشتركة والتضامن العالمي للاستجابة للإيدز والملاريا والسل، التي اعتمدها رؤساء دولنا وحكوماتنا في عام ٢٠١٢؛ وخطة عمل أبوجا من أجل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا في أفريقيا بحلول عام ٢٠٣٠، والتي اعتُمدت خلال مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٣؛ واستمرار التزام الدول الأفريقية بتخصيص

١٥ في المائة للقطاعات الصحية الوطنية في الميزانيات الوطنية لكل دولة من دول الاتحاد الأفريقي. وفي السياق نفسه، ترحب المجموعة الأفريقية بالمؤتمر الدولي الحادي والعشرين المعني بالإيدز، المعقود في تموز/يوليه الماضي في ديربان، جنوب أفريقيا، والذي عُقد خلاله اجتماع وزاري رفيع المستوى لشرق أفريقيا وجنوبها لاعتماد خريطة طريق لتنشيط الوقاية. وهذه مظاهر واضحة لإرادتنا السياسية القوية من أجل تعزيز الملكية والمساءلة والشراكة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

وترى المجموعة أن إنهاء الإيدز يتطلب اتباع نهج يركز على السكان المحليين ويستجيب لخطط العمل الإقليمية والوطنية التي تستهدف تحديدا الفئات الأكثر احتياجا. وتسلم المجموعة بأن الفقر والبطالة يؤديان إلى تفاقم مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وإنهاء الإيدز يتطلب إحراز تقدم في المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من خلال تنفيذ تدابير للحماية الاجتماعية وتقديم الدعم المالي والتحصيل التعليمي في أوساط النساء والفتيات للحد من المخاطر التي تتعرض لها المرأة على المستوى الشخصي.

ولا يزال وباء الإيدز يؤثر بشكل غير متناسب على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تعاني المراهقات والشابات من اشتداد الضعف والمخاطر وتتحملن عبء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. ووفقا لتقرير الأمين العام، فإن شرقي وجنوبي أفريقيا موطن لنصف عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في العالم. وفي أفريقيا، لا يزال الإيدز هو السبب الرئيسي للوفاة بين الأطفال والمراهقين، والشابات في سن الإنجاب. وعلى الرغم من أن منطقتي جنوبي وشرقي أفريقيا شهدتا بعض التحسنات، فإنهما موطن ل ٤٢ في المائة من جميع الأطفال الذين أصيبوا بالفيروس في عام ٢٠١٤.

وتنوه المجموعة الأفريقية بنجاح الخطة العالمية للقضاء على الإصابات الجديدة بالفيروس بين الأطفال بحلول عام ٢٠١٥، بينما تقوم مبادرة ”إبقاء أمهاتهم على قيد الحياة“ بحشد الإرادة السياسية العالمية والعمل الوطني. ولكن في بعض الحالات، لا تحصل جميع الحوامل على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة أو لا يستفدن من خدمات اختبار الإصابة بالفيروس. ولدى بلدان غرب ووسط أفريقيا أدنى مستوى من التغطية العلاجية. وتكرر المجموعة الأفريقية أن التصدي للإيدز يجب أن يواصل إحراز التقدم من أجل القضاء على انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل أثناء الحمل والولادة والرضاعة. وتؤكد المجموعة مجددا ضرورة تحسين الوقاية والتشخيص والعلاج ونظم المراقبة القوية، وتعزيز النظم الصحية وآليات تعميم الوصول إلى الخدمات، بما في ذلك زيادة فرص الاستفادة من التشخيص والعلاج المبكرين للرضع والأطفال. والتربية الصحية والجنسية المتصلة بالفيروس مهمة أيضا، بغية تحسين المعرفة والسلوك الجنسي المسؤول لدى الشباب.

ويساور الفريق القلق من أن الوصم والتمييز ضد المصابين بالفيروس والإيدز لا يزالان سائدين، مما يقوض فعالية التصدي للإيدز. فالمصابون بالفيروس لا يزالون يواجهون التحديات في جميع مناطق العالم والقوانين والسياسات والممارسات العقابية التي تنتهك حقوق الإنسان وتحافظ على ظروف هيكلية تتحول دون حصول السكان على خدمات الرعاية المتصلة بالفيروس. وفي بعض الحالات، فإن الأشخاص ذوي الإعاقة أكثر عرضة للإصابة بالفيروس بسبب تعرضهم للعنف الجنسي والاعتداء الجنسي والوصم أو التمييز.

وبينما توجد أعداد متزايدة من الأشخاص المصابين بالفيروس في صفوف السكان المسنين، فإن العديد من الخدمات المتصلة بالفيروس ليست مهيأة لتلبية احتياجات السكان المسنين. وعلاوة على ذلك، فإن المشردين المتضررين من حالات الطوارئ الإنسانية يواجهون زيادة التعرض للتأثر بالفيروس ومحدودية فرص الحصول على الرعاية الصحية الجيدة والأطعمة المغذية. ومن ناحية أخرى، فإن العمال المهاجرين

واللاجئين وملتمسي اللجوء المصابين بالفيروس يواجهون التمييز من الدول التي تفرض القيود على دخولهم إليها، وتقوم بإنفاذ إلزامية اختبار الإصابة بالفيروس أو بإعادتهم إلى أوطانهم قسرا. وهذه القوانين والممارسات العقابية تقوض الجهود الرامية إلى توفير العلاج لكل من يحتاج إليه. وتحث المجموعة الأفريقية وتناشد بقوة أن الأشخاص المصابين بالفيروس والإيدز ينبغي معاملتهم معاملة عادلة وعلى قدم المساواة، وحمايتهم من الوصم والممارسات التمييزية وما يتصل بذلك من تعصب. وتشكر مجموعة الدول التي سنت قوانين ورفعت القيود المفروضة على سفر الأشخاص المصابين بالفيروس والإيدز. وتعرب المجموعة أيضا عن امتنانها للدول التي تتيح فرص العمالة والعلاج من الفيروس إلى المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء.

وتشعر المجموعة الأفريقية بالقلق إزاء بطء الاستجابة للتصدي، بطريقة متكاملة، للعديد من الاحتياجات المتعلقة بدعم الرعاية الصحية للمصابين بالفيروس، أي الاحتياجات المتصلة بالسل والتهاب الكبد، والأمراض المنقولة جنسيا، والأمن الغذائي. ونحن نتطلع إلى الاجتماع الرفيع المستوى القادم بشأن مكافحة السل الذي سيعقد في عام ٢٠١٨، والذي نأمل أن نتعهد خلاله بتقديم التزامات جريئة لتجاوز الحالة.

إن الطموح الرئيسي لخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها هو بناء أفريقيا مزدهرة، استنادا إلى النمو الشامل والتنمية المستدامة، يتمتع فيها الشعب الأفريقي بارتفاع مستوى المعيشة ونوعية الحياة والصحة السليمة والرفاه. وتحقيق هذا الهدف يتطلب الوسائل والموارد. والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ ينطوي على وجود القيادة وتوفير الموارد المتنوعة والموثوقة وتعزيز الاستجابة السريعة. ونحن نحيي الخطوات الهامة المتخذة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بنجاح عقد مؤتمر التجديد الخامس لموارد الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ومع ذلك، فإننا ندعو البلدان المانحة إلى زيادة الاستثمارات من أجل سد الفجوة المتبقية المتمثلة في ٧ بلايين دولارا المطلوبة لتحقيق الهدف المحدد في الإعلان السياسي.

وعلاوة على ذلك، فإن المجموعة الأفريقية تدعو إلى زيادة الموارد المخصصة للتصدي للفيروس والإيدز على نحو فعال، بما في ذلك تنفيذ خطة عمل أديس أبابا والمساعدة الإنمائية الرسمية لدعم الخطط والاستراتيجيات الوطنية، وكذلك خطط التمويل والجهود المتعددة الأطراف المشتركة الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على الإيدز. وتشدد المجموعة على الحاجة إلى نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، والوصول إلى الأسواق ودعم المرونة في سياق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك من خلال تبسيط الإجراءات التنظيمية في مجال الصحة وتعزيزها.

ونعتقد أن الهدف المتمثل في انعدام الإصابات الجديدة وانعدام التمييز وانعدام الإيدز يمكن تحقيقه بحلول عام ٢٠٣٠ إذا انصب التركيز على جودة التعليم والوقاية والدعوة، وتوفير فرص الحصول على الأدوية بأسعار معقولة وإنشاء نظام صحي قوي، وكذلك إذا تمكنا من بناء مجتمعات سلمية وشاملة، وقمنا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وتشدد المجموعة على أن حصول جميع المصابين بالفيروس والإيدز على العلاج والرعاية والدعم ما زال مسألة بالغة الأهمية في استراتيجيات الاستجابة العالمية، ويشكل حقا أساسيا من حقوق الإنسان.

وأخيرا، فإن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وإنهاء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ يظلان حاسمين لتحقيق الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. والقضاء على الإيدز يقع في صميم خطة أفريقيا، ولكنه أيضا طموح عالمي يتطلب بذل الجهود المشتركة والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة.

السيد لوسين (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب

شرق آسيا – وهي بروني دار السلام، كمبوديا، إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ميانمار، سنغافورة، تايلند، فييت نام، وبلدي الفلبين.

وفقا لتقديرات برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تضرر من وباء الإيدز في عام ٢٠١٥ حوالي ١,٧ مليون شخص في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتكوين السكان المتضررين يختلف حسب خصائص الوباء في كل دولة من الدول الأعضاء في الرابطة. وقد يشمل المشتغلين بالجنس وزبائنهم، والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن، والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال والسكان من مغايري الهوية الجنسانية. والفئات الأخرى من السكان – مثل الشركاء أو الأزواج من السكان الرئيسيين المتضررين، والسكان المهاجرين والمتنقلين، والأطفال والشباب والنساء والفتيات، والناس في المؤسسات الإصلاحية، والناس في المناطق المتأثرة بالصراعات والكوارث – ما زالت ضعيفة. وبالتالي، فإن التصدي للشواغل المتعلقة بالفيروس والإيدز جزء لا يتجزأ من رؤيتنا لجماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا ولتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، اعتمد رؤساء دول وحكومات رابطة أمم جنوب شرق آسيا إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: المسار السريع واستدامة الاستجابات لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز للقضاء على وباء الإيدز بحلول ٢٠٣٠. ويؤكد الإعلان مجددا التزام الرابطة بالإعلان السياسي للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول ٢٠٣٠، ولا سيما الالتزام بالعمل من أجل خفض عدد الإصابات بالفيروس إلى أقل من ٥٠٠ ٠٠٠ سنويا على الصعيد العالمي، وكذلك القضاء على الوصم والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشرية.

وبموجب الإعلان، ستركز الرابطة على برامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لأكثر لسكان الرئيسيين المتضررين والمناطق الجغرافية ذات الأولوية لزيادة وتعزيز تغطية الوصول والجودة لسلسلة شاملة ومجموعات متكاملة للوقاية والاختبار والعلاج والرعاية والدعم، ونتعهد بضمان تحقيق الأهداف ٩٠–٩٠–٩٠ في إطار الرابطة بحلول عام ٢٠٢٢. وهي أن يعرف ٩٠ في المائة من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وضعهم، وأن يتلقى العلاج ٩٠ في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يعرفون وضعهم، وأن يكبح ٩٠ في المائة من الأشخاص الخاضعين للعلاج جماح النسخ الفيروسي. ويجب أن نكفل ألا يتخلف أحد عن الركب في التصدي للإيدز وأن نعمل نحو استجابة جماعية تتسم بتكافؤ فرص الحصول على خدمات عالية الجودة.

ويجب أن نكفل الوقاية وتوفير العلاج والرعاية والدعم للمصابين. ولا ينبغي حرمان أي أحد من هذه الخدمات بسبب الوصم والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشرية. ونحافظ أيضا على جهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بطرق منها زيادة تعزيز قدرات الحكومات الوطنية والمحلية. كما سنواصل الاستثمار في المشاركة المجتمعية واسعة النطاق، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، والشبكات والمنظمات السكانية الرئيسية، فضلا عن الزعماء الدينيين والمنظمات الدينية والأعمال التجارية في القطاع الخاص.

وتلتزم الرابطة تجاه المنظمة بالعمل بنشاط من أجل التوصل إلى رؤية مشتركة لعالم حيث يتحقق انعدام الإصابات الجديدة بالفيروس وانعدام التمييز وانعدام الوفيات المرتبطة بالإيدز. ونحن على استعداد للعمل مع الأمم المتحدة والأطراف ذات الصلة لجعل تلك الرؤية واقعا.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الفلبين.

يثبت التشخيص إصابة ٢٨ شخصا يوميا في الفلبين بفيروس نقص المناعة البشرية. وعلى الرغم من أنه تم الإبلاغ عن أولى حالات الإيدز في بلدنا عام ١٩٨٤، فإن ٨٠ في المائة من الحالات التي تم تشخيصها والبالغ عددها ٠٠٠ ٤١ حالة قد ظهرت في السنوات الخمس الماضية. والضحايا هم من جميع مناحي الحياة: الأشخاص الذين ينخرطون في ممارسة المقايضة بالجنس، والعمال الفلبينيين في الخارج، وللأسف، الشباب والأطفال والمراهقين. إننا نواجه وباءً. ولذلك فإننا ملتزمون بالإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وتستهدف خطة التنمية الفلبينية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ عكس مسار الاتجاه المتزايد من الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بحلول عام ٢٠٢٢.

وإدراكا منا للحاجة الماسة إلى معالجة المشكلة بطريقة فعالة وشاملة ومستدامة، اعتمدنا تدخلات تستند إلى الأدلة، ونكفل تقديم أفضل رعاية متاحة لجميع الذين يحتاجون إليها بدون تمييز من أيِّ نوع، مع ضمان عدم تخلُّف أحد عن الركب، مدركين ضرورة احترام حقوق الإنسان وكرامة الجميع.

إنَّ سكان الفلبين صغار السن للغاية حيث يبلغ متوسط العمر أقل من ٢٤ سنة. وهم أيضا متنقلون جداً. ونحن نركز جهودنا على الشباب، الذين لَمَّ يكن الكثيرون منهم قد وُلِدوا بعد، حين تفشى وباء الإيدز بصفته أزمة صحة عامة في ثمانينيات القرن الماضي. فهم أقلَّ وعيا بالفيروس وأقلَّ حذراً تجاه. ونحن بالمثل، نولي اهتماماً خاصاً لأوجه الضعف لدى المهاجرين. وبوجود أكثر ٩ ملايين فلبيني يعيشون ويعملون في الخارج، فإن سياساتنا المتعلقة بالهجرة تسعى إلى زيادة قدرة المهاجرين على الوصول إلى الخدمات الصحية حيثما كانت.

ونعمل على ضمان الوصول إلى معالجة وخدمات وقائية عالية الجودة، بما فيها مضاد الفيروسات الرجعية بأسعار معقولة وجودة عالية، للأشخاص المصابين بالإيدز.

والتمويل أمر بالغ الأهمية. وقد ضاعفنا ميزانية برنامجنا الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. كما نعمل بشكل مكثف مع الشركاء الإقليميين، ولا سيما فرقة العمل المعنية بالإيدز التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، من أجل توسيع نطاق البرامج القطرية.

وفي الختام، فلا ننسينّ ضرورة التركيز على العلاجات، بما في ذلك إنتاج لقاحات ضد فيروس نقص المناعة البشرية. وبانتظار تحقيق ذلك، تبقى الحاجة إلى دعم بارز، لمساعدة البلدان النامية في تحقيق الأهداف ٩٠-٩٠-٩٠ عبْر الوصول إلى علاجات أرخص مضادة لفيروسات النسخ العكسي، والفحوص في نقاط الرعاية، وبروتوكولات رصدٍ مبسَّطة للأشخاص الذين يتلقون العلاج.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بارينتي (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

يلتزم الاتحاد الأوروبي التزاماً تاما بالتنفيذ الشامل للإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، الذي اعتمد في حزيران/يونيه ٢٠١٦، من منظور مراع لحقوق الإنسان وللاعتبارات الجنسانية، تماشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن الأهمية بمكان في هذا السياق، ألا يتخلف أحد عن الركب. وقد أعيد تأكيد هذا الالتزام في المراسلات بشأن مستقبل أوروبي مستدام، الذي اعتمد في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

أما وقد تعهدنا بهذا الالتزام، فإن المهم الآن هو العمل وتحقيق نتائج حقيقية على أرض الواقع. وقد آن الأوان لتوسيع نطاق برامج الوقاية والاختبار والوصول إلى جميع المحتاجين، بمن فيهم جميع الفئات السكانية الرئيسية: الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن، والمشتغلون بالجنس، ومغايرو الهوية الجنسانية والسجناء. وفي هذا الصدد، فقد حان الوقت أيضا لمعالجة التفاوتات الاجتماعية والمحددات الاجتماعية في جميع أعمالنا المتعلقة بالوقاية، والوصول إلى الفحص والرعاية. ونحن بحاجة إلى الجمع بين الصكوك الصحية والاجتماعية والعمل معا عبر سياسات صحية واجتماعية.

وفي سياق ذلك، ينبغي ألا يغيب عن بالنا ضرورة مكافحة الوصم والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشرية وأثرهما السلبي على نوعية حياة أفراد الفئات السكانية الرئيسية، سواء بين الأشخاص غير المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو الأشخاص الحاملين للفيروس. وتبين البيانات التي جمعها المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها أن الوصم والتمييز، سواء داخل الفئات السكانية الرئيسية أو فيما بين العاملين في مجال الرعاية الصحية، يؤثر سلبا على استيعاب خدمات الوقاية من الفيروس وإجراء الفحوص الخاصة به وعلاجه. ومن هذا المنظور، من المهم أن تقدم برامج فيروس نقص المناعة البشرية الدعم للمنظمات المجتمعية من أجل وضع وتنفيذ نهج أكثر فعالية للحد من الوصم والتمييز. وفي هذا السياق، أنشأت المفوضية الأوروبية معهد أبحاث فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابع للاتحاد الأوروبي، ومنتدى المجتمع المدني من أجل المساعدة في تنفيذ السياسات وتعزيز التعاون فيما بين البلدان والمجتمع المدني والمنظمات الدولية.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمين بتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذها، وبالتنفيذ الكامل والفعال لمنهاج عمل بيجين، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ونتائج مؤتمرات استعراضهما. ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نؤكد مجددا التزامنا بتعزيز وحماية وكفالة حق كل فرد في السيطرة الكاملة على الشؤون المتصلة بحياته الجنسية، وصحته الجنسية والإنجابية، والبت فيها بحرية ومسؤولية وبدون تمييز أو إكراه أو عنف. وعلاوة على ذلك، نشدد على ضرورة استفادة الجميع من المعلومات والتثقيف الجيد النوعية والمعقول التكلفة والشامل بشأن الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك التثقيف الجنسي الشامل وخدمات الرعاية الصحية.

وتستهدف الإجراءات التي يمولها الاتحاد الأوروبي تطوير أدوات جديدة أو تحسين ما هو قائم منها بالفعل، ولا سيما التشخيص واللقاحات والأدوية، باستثمار يبلغ حوالي ٢٠١ مليون يورو – منها ١١٥ مليون يورو لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، و ٩ ملايين يورو لالتهاب الكبد الفيروسي أو الأمراض المرتبطة بالكبد، و ٧٧ مليون يورو لمكافحة السل. وهناك نحو ٦٠ مليون يورو من الاستثمارات في بحوث فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، خصصت لتطوير لقاحات وقائية و/أو علاجية، و ٢٦ مليون يورو من الاستثمارات المتعلقة بالسل خصصت لمشروعين بشأن اللقاحات الوقائية.

ومن المتوقع أن تخرج نتائج البحوث المنبثقة عن تلك الإجراءات، بأدلة علمية مفيدة لسياسات الصحة العامة. ويعتبر فيروس نقص المناعة البشرية والسل من الاعتبارات الهامة عند وضع بلاغات وخطة عمل جديدة للمفوضية الأوروبية من أجل مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات، وهي حاليا قيد الإعداد، ومن المتوقع أن تتضمن بعدا بحثيا قويا. وهي مبادرة مشتركة بين قطاعي الصحة والبحوث.

ومن الأهمية بمكان أيضا ضمان توفير التمويل الكافي للهيكل العالمي للتصدي للإيدز، بما في ذلك برنامج الأمم

المتحدة ،التكافلي، المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز – وشراكة الصندوق العالمي، من خلال تكامل الموارد. وثمة دور حاسم يؤديه برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وينبغي صقل نموذجه الفريد وتعزيزه حتى يتمكن من الاستمرار في توجيه الخطة العالمية، ودعم البلدان في اعتمادها لنهج المسار السريع. وينبغي أن يستمر البرنامج المشترك في كشف مسارات جديدة في مجال إصلاح الأمم المتحدة.

السيد دروبنياك (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بلغاريا البيان الذي أُدلي به للتو المراقب عن الاتحاد الأوروبي. أود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

ترحب بلغاريا بتقرير الأمين العام (A/71/864) وتؤيد مقترح النهج متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصلحة التي تقوم على قيم حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والاستدامة التي تشرك المجتمع المدني بهدف القضاء على وباء الإيدز بحلول ٢٠٣٠.

وبلغاريا ملتزمة تماما بالتنفيذ التحويلي والشامل للإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول ٢٠٣٠، الذي اعتمد في حزيران/يونيه الماضي، لكي لا يتخلف أحد عن الركب، تماشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وكما أبرز تقرير الأمين العام، ينبغي بذل الجهود للوصول إلى جميع الفئات الأشد تضررا والأكثر عرضة لخطر التهميش بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذين يواجهون أشكالا متعددة ومتشابكة من التمييز. ومن دواعي القلق أن الثغرات في تقديم خدمات الوقاية والاختبار والعلاج هي الأكبر بين صفوف السكان الذين هم في أمس الحاجة إليها، ولا سيما أولئك المعرضون للخوف والوصم وجرائم الكراهية بسبب الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتعزيز الجهود الوقائية فيما يتعلق بالشباب، بما في ذلك توفير إمكانية حصول الجميع على التعليم الجنسي الشامل والخدمات السرية والخالية من الأحكام المسبقة.

وتؤيد بلغاريا التوصية الواردة في التقرير أن إنهاء الإيدز يتطلب إحراز تقدم في جميع مجالات حقوق الإنسان – المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحقوق الجنسية والإنجابية. إن احترام وحماية وإعمال جميع حقوق الإنسان للنساء والفتيات، والتعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على جميع أشكال العنف الجنساني والممارسات الضارة ينبغي أن تظل محورية على جميع مستويات الاستجابة.

وتشيد بلغاريا ببرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على قيادته والمساهمة الهائلة في دعم الدول الأعضاء، وتوفير التوجيه الاستراتيجي والنهوض بجدول الأعمال العالمي بشأن القضاء على وباء الإيدز. وبلغاريا ملتزمة بالتنفيذ الكامل والمعجل استراتيجية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، وتؤيد مبادرة البرنامج المشترك لائتلاف كبير في مجال الوقاية. ووفقا لهدف البرنامج المشترك ٩٠-٩٠-٩٠ ما برحت الحكومة البلغارية، منذ حزيران/يونيه ٢٠١٦، توفر العلاج المستمر بمضادات الفيروسات العكوسة لجميع الأشخاص المصابين بالفيروس الذين شخصت حالاتهم حديثا. إن البرنامج المشترك شريك هام في جميع الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لكبح نمو العدوى وإنهاء وباء الإيدز بحلول ٢٠٣٠.

وخلال السنوات العشر الماضية، قامت بلغاريا، بدعم مالي من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، بإنشاء برنامج واسع النطاق للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية لأكثر الفئات ضعفا. وتم إنشاء شبكة تشمل ٥٠ منظمة غير

حكومية و ٣٥ مركزا صحيا وقائيا، فضلا عن ١٩مركزا للفحص المجاني مع إغفال الاسم، و ١٧ وحدة طبية متنقلة و ١٨ نادي شباب لتعليم الأقران. وبغية تعزيز القدرة المحددة وضمان استدامة النتائج، يتوخى البرنامج الوطني الجديد بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي اعتمد في عام ٢٠١٦، تمويلا حكوميا لإدامة شبكة الخدمات الطبية ودعم المنظمات غير الحكومية العاملة مع الفئات الرئيسية من السكان والأشخاص المعرضين للخطر.

وتؤكد بلغاريا على أهمية توفير الخدمات المتكاملة والشاملة وعالية الجودة التي تحمي وتُعمِل الحق في الصحة للجميع. وتنفذ وزارة الصحة في بلغاريا سياسة ثابتة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، اعتمدت الحكومة البلغارية استراتيجية وطنية جديدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة جنسيا للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، وهو ما يتفق مع المعايير الدولية والالتزامات السياسية على الصعيد العالمي. ويتمثل الهدف الرئيسي على الصعيد الوطني في كبح انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى أقل من ١ في المائة بين صفوف عامة السكان.

وإذا أردنا أن نجعل الإيدز شيئا من الماضي ونحقق التنمية المستدامة للجميع، فيجب علينا تعزيز الجهود الرامية إلى تمكين النساء والفتيات والشباب، والفئات السكانية الرئيسية والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، ووضع حد لجميع أشكال العنف والتمييز وإعمال حقوق الإنسان للجميع.

السيدة ميخيا فيليس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم وتنظيمها. أتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام على تقريره (S/2015/864) وعلى التوصيات القيمة جدا الواردة فيه.

إن جلسة اليوم تنعقد بعد سنة من اعتماد إعلان سياسي يهدف إلى تكثيف الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية في السنوات القادمة، والسير على طريق إنهاء وباء الإيدز بحلول ٢٠٣٠، كجزء من الالتزامات التي تعهدت بها الدول باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وكولومبيا تدرك التحديات الرئيسية التي لا تزال قائمة في الكفاح العالمي ضد الوباء. وكما ذكر اليوم، لا يزال الإيدز يشكل تحديا للصحة العامة والتنمية. والتقدم المحرز هشٌ – وكما ذكر الرئيس، فإنه مزيج من السعادة والألم – ويتطلب التزاما سياسيا قويا وتعاون دولي حقيقي وتدابير طويلة الأجل.

ويتركز الوباء في بلدي، مع انتشار منخفض بنسبة ٠,٤٧ في المائة من مجموع السكان ومعدلات انتشار تتجاوز ٥ في المائة في الفئات السكانية الرئيسية. ويكمن التحدي الذي نواجهه في تحسين جودة رعاية الأشخاص الذين يتلقون العلاج، حيث لا يتحقق الحمل الفيروسي الذي لا يمكن كشفه إلا بنسبة ٦٣ في المائة. وفي ضوء تلك المشكلة، كانت استجابة كولومبيا في بادئ الأمر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في، والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول ٢٠٣٠، الذي صدر في العام الماضي.

وبلدي ملتزم بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبخاصة الهدف ٣-٣، الذي تم إدراجه بالفعل في خطة كولومبيا للتنمية الوطنية وفي الخطط المحلية والبلدية، إلى جانب التمويل اللازم. ويلتزم بلدنا بتحقيق الهدف ٩٠-٩٠-٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠، الأمر الذي تم الاتفاق بشأنه مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن الأخذ بتوصيات منظمة الصحة العالمية ذات الصلة. ونؤيد أيضا اعتماد استراتيجيات الوقاية المشتركة.

وكما يشير تقرير الأمين العام، من الضروري أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لتعجيل التقدم العالمي المحرز في مكافحة

الوباء. ولهذا السبب، تعتقد كولومبيا أن العمل ينبغي أن يركز على المجالات الرئيسية، مثل المحددات الاجتماعية للصحة؛ الوقاية، بما في ذلك العلاج كوسيلة للوقاية؛ والحصول على الأدوية ميسورة التكلفة وعالية الجودة؛ وإدراج النهج القائم على الحقوق في مكافحة الوباء؛ والتثقيف الجنسي الشامل والبحث والتطوير اتحسين التشخيص والعلاج والتحرك صوب إمكانية الشفاء.

يمثل الوصم والتمييز ضد الأشخاص المصابين أو المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية محددين من المحددات الرئيسية التي تؤثر على ضعف الناس. ويجدون صعوبة في الحصول على خدمات الرعاية أو الوقاية إذا كانت تنتهك حقوق الإنسان التي يتمتعون بها، بسبب ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسانية أو كونهم مصابين بالفيروس، حيث ترفضهم الأسرة أو العمل أو البيئات التعليمية، أو تنتهك حقهم في الخصوصية في الخدمات الصحية. وهذا هو السبب في أن التدابير التي اتخذتها كولومبيا تستند إلى الحقوق، بغية تعزيز احترام حقوق الإنسان في المجتمع. ويسلّم بلدنا بأن الحقوق الجنسية والإنجابية حقوق إنسانية غير قابلة للتصرف، وأنه يجب الاعتراف بها وحمايتها لجميع الأشخاص دون أي تمييز.

وبالمثل، فالصحة الجنسية والإنجابية أمر حيوي من أجل سلامتهم البدنية والعقلية ورفاههم الاجتماعي، وينبغي أن تكون الخدمات في تلك المجالات في متناول الجميع.

وأخيراً، من الضروري أن نعترف بأن الكفاح ضد الوباء يشكل تحديات هامة بالنسبة لجميع الدول، ولا سيما في مجال التمويل، وبالنظر إلى أن موارد الصحة العامة شحيحة وتتنافس مع أولويات أخرى، فالحاجة إلى الاستراتيجيات الدولية الجديدة ضرورية الآن أكثر من أي وقت مضى، بغية تسريع الاستجابة العالمية لفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وتوزيعها بشروط ملائمة، ومنها الشروط الميسّرة والتفضيلية للبلدان النامية. ونعتقد أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، على الصعيدين الوطني والدولي، وهذا هو السبب في أن كولومبيا تؤكد من جديد التزامها السياسي بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بغية إنهاء الوباء بحلول عام ٢٠٣٠.

السيد جوشي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): تشكركم الهند، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم العامة بشأن تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ونرحب أيضاً بالبيان الذي أدلى به نائب الأمين العام.

وتشكر الهند الأمين العام على تقريره (A/71/864)، الذي يقدم معلومات مستكملة مفصلة عن الكفاح العالمي لإنهاء وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. ويشير التقرير إلى التفاؤل العالمي الذي أدى في العام الماضي إلى اعتماد الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، ويسلط الضوء أيضاً في الوقت نفسه على التحديات الخطيرة التي تهدد الزخم المكتسب. لقد أحطنا علماً بمختلف توصيات التقرير لمعالجة المسائل المستمرة بما في ذلك فجوة الاستثمار، والتباطؤ في معدل تراجع الإصابات الجديدة بالفيروس ومحدودية التقدم المحرز في أول ٩٠ ضمن إطار الهدف ٩٠-٩٠-٩٠. وفي حين ارتفع الاستثمار المحلي بشكل مطرد في العديد من البلدان، لا يزال التمويل الدولي حاسم الأهمية لبلوغ الالتزامات التمويلية.

إن تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبخاصة الهدف ٣ منها: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، أمر أساسي في الوفاء بالالتزامات الواردة في الإعلانات السياسية حتى الآن.

ولا يزال الحصول على الأدوية الفعالة والجيدة والميسورة التكلفة أمراً حاسماً لمكافحة الإيدز؛ فمن دونه، لا يمكننا تصور إخضاع ٩٠ في المائة من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية للعلاج. وفي هذا السياق، تظل الهند ملتزمة بأولوية الهدف ١٧ بشأن الشراكات العالمية في هذا المجال. إن الدور الرائد للصناعة الصيدلانية الهندية في تيسير الوصول إلى عقاقير مضادة لفيروسات النسخ العكسي ميسورة التكلفة أمر معترف به على نطاق واسع. توفر الصناعة الصيدلانية الهندية أكثر من ٨٠ في المائة من العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة المستخدمة عالمياً. وتعمل الحكومة بشكل وثيق مع الصناعة لضمان أن العقاقير الجيدة الجنيسة المضادة لفيروسات النسخ العكسي من الهند تظل متاحة لجميع الذين يحتاجون إليها، وفي هذا السياق، يجب أن تستمر أوجه مرونة الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وأن يتم تعزيزها.

وقد نجحت الهند في تحقيق الهدف الإنمائي ٦ للألفية بوقف وباء فيروس نقص المناعة البشرية وعكس مساره بحلول عام ٢٠١٥. إن حقيقة تراجع الإصابات الجديدة بنسبة ٦٦ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥، وتراجع الوفيات المرتبطة بالإيدز ٥٤ في المائة من عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٥، هو دليل ملموس على أن الهند قد وفت بالتزامها العالمي.

وما فتئت الهند تتبع نهجاً جامعاً بينما تعمل مع الفئات السكانية الأكثر تضرراً والعالية المخاطر والضعيفة. وهذا النجاح مبني على أساس حوار وتعاون استثنائي بين الحكومات والمجتمعات المحلية، والأشخاص المصابين والمتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى. وثمة دور رئيسي يؤديه مليون من الناشطين الاجتماعيين المعتمدين وأكثر من ١,٣٣ مليوناً من مراكز أنغانواندي، وهي مراكز إيواء في أفنية المباني تلبي الاحتياجات الصحية للأشخاص المقيمين في المناطق الريفية والمناطق التي يصعب الوصول إليها. وتقوم الهند الآن بالبناء على الدروس المستفادة لإعادة تحديد النهج الوطني للوصول إلى الشوط الأخير لكفالة زيادة فعالية واستدامة وشمول تغطية الخدمات ذات الصلة بالتصدي للفيروس/الإيدز.

والرؤية هي تمهيد الطريق لخلو الهند من الإيدز من خلال تحقيق التغطية الشاملة للوقاية من الفيروس وسلسلة خدمات العلاج والرعاية الفعالة والشاملة والمنصفة والتي تتكيف مع الاحتياجات. وتظل الأهداف هي الوصول إلى أصفار ثلاثة – صفر من الإصابات الجديدة، وصفر من الوفيات المرتبطة بالإيدز، وصفر من التمييز، والتي تشكل أساس البرنامج الوطني للسيطرة على الفيروس/الإيدز.

كما تعمل الهند على قرارين رئيسيين أعلنا مؤخراً، في نيسان/أبريل، للقضاء على الإيدز بحلول ٢٠٣٠. الأول هو سن قانون تاريخي متعلق بالفيروس/الإيدز بوصفه قانوناً يحمي حقوق الإنسان للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وتسعى أحكام القانون إلى معالجة التمييز المتصل بالفيروس، بما في ذلك العلاج والتعليم وفرص العمل. وهو يعزز البرنامج الحالي عن طريق جلب المساءلة القانونية وإنشاء آليات رسمية للتحقيق في الشكاوى ومعالجة التظلمات.

ثانياً، لقد أعلنّا ونفذنا سياسة في مجال الاختبار والعلاج، تمشياً مع المبادئ التوجيهية العالمية، حيث يُقدم لجميع الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية العلاج المضاد للفيروسات العكوسة بغض النظر عن تعداد كتلة التمايز ٤/ المرحلة السريرية لديهم. إن أكثر من مليون شخص من المصابين بالفيروس يتلقون العلاج بمضاد للفيروسات العكوسة في الهند. ولضمان أن ٩٠ في المائة من المصابين بالفيروس يتلقون العلاج، أنشئ حوالي ٢١ ٠٠٠ مركز للمشورة والفحص فيما يتعلق بالفيروس، و ١ ٥٠٠ تدخل مستهدف، و ١ ٦٣٥ مرفق علاجي. ولتحقيق الهدف ٩٠-٩٠-٩٠، زادت الهند بشكل

كبير من تخصيص الموارد المحلية للفيروس وتأتي ٦٢ في المائة من جميع الأموال من خلال الميزانية المحلية.

تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سيسيلو (جزر سليمان).

ويجب أن تكون الفئات الأكثر عرضة للخطر والأطفال والنساء والشباب والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز محور تلك التدخلات المستهدفة، وهي واردة في التزامات الإعلان السياسي بشأن الفيروس/الإيدز. يحتاج الأشخاص المتضررون إلى العيش حياة كريمة، خالية من الوصم والتمييز. إن دور الأسرة والمجتمعات المحلية هام لتوفير بيئة مواتية والإسهام في الكفاح من أجل القضاء على الوباء. ونتفق مع ما ورد في تقرير الأمين العام من أن لكل منطقة تحدياً فريداً عليها التصدي له. وفي هذا السياق، يجب أن تكون التدخلات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منسجمة مع القوانين الوطنية والسياقات الثقافية والاجتماعية.

سيساعد بناء القدرات ونقل التكنولوجيا لتطوير قوة نظام الرعاية الصحية بتكلفة معقولة في البلدان النامية على تسريع الجهود الرامية إلى القضاء على الوباء بحلول ٢٠٣٠. إن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتنفيذ الأهداف يحتاج إلى الالتزام المستمر للموارد، ويتطلّب من المجتمع الدولي والجهات المانحة مواصلة الدعم بإخلاص.

السيد لاوبر (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أدلي بهذا البيان باسم زامبيا وبلدي سويسرا.

وقبل أن أبدأ بياني، أود أن أنوه بحضور السيد ميشيل سيديبي، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأن أشكره على العمل الممتاز والجهود الدؤوبة التي يضطلع بها وفريقه في جنيف ونيويورك وفي جميع أنحاء العالم.

ونشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/71/864). ويسعدنا أن نسمع إقراره بالخبرة الواسعة والغنيّة المكتسبة في مكافحة الإيدز.

إن الابتكار أمر حاسم، ولكن البناء على الممارسات الجيدة أمر مهم أيضاً. لقد أنتج التصدي للإيدز قدراً كبيراً من الخبرة في العمل في مختلف القطاعات. وهذا شرط لا غنى عنه إذا أريد لأهداف التنمية المستدامة أن تتحقق بحلول عام ٢٠٣٠ وهي تجربة ينبغي أن تُلهم صنع السياسات ووضع البرامج بشأن المسائل الأخرى.

وقد ظل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يعمل بشكل منهجي عبر منظومة الأمم المتحدة مع المنظمات المشاركة في رعايته لأكثر من ٢٠ سنة. إننا مقتنعون بأنه يمكن أن يكون نموذجا لاستجابة متسقة ومتكاملة على نطاق المنظومة – من النوع الذي ينبغي أخذه في الاعتبار في المناقشات الجارية بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة. وسيكون من المهم أيضا وضع التوصيات الواردة في تقرير فريق الاستعراض العالمي بشأن نموذج تشغيلي منقح ومعزز لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سياق النطاق الأوسع لإصلاح الأمم المتحدة.

إن سويسرا فخورة بمشاركتها في تيسير الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ في العام الماضي، إلى جانب زامبيا. وقد طرحت الوثيقة بوضوح الاتجاه الاستراتيجي للسنوات القادمة. وإذا كان لنا أن نقضي على وباء الإيدز بوصفه تهديدا للصحة العامة، بحلول عام ٢٠٣٠، فإن المسار السريع هو السبيل. وهو أيضا الاتجاه الاستراتيجي الذي اعتمد من قبل شركاء تقنيين وتمويليين مهمين مثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصندوق العالمي

لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. الاستراتيجيات واضحة. المسألة الآن مسألة وفاء بالوعد؛ إنها مسألة تنفيذ.

ونود أن نشدد على النقاط الست التي نعتبرها ذات أهمية خاصة: أولا، اتباع نهج متوازن بين الوقاية والعلاج مع مواصلة التركيز على الوقاية الأولية؛ ثانيا، كفالة أن تكون حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في صميم أي عمل؛ ثالثا، إتباع نهج قائم على الأدلة من أجل التركيز على الموقع والسكان حيث الاحتياجات أكثر، مع كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب؛ رابعا، ضرورة إخراج الإيدز من العزلة، بحيث يسهم التصدي للإيدز بشكل استباقي في تعزيز النظم الصحية وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، الأمر الذي يعني أيضا ربط التمويل المتعلق بالفيروس/الإيدز استراتيجيا ومن حيث الكفاءة بمسائل النظم الصحية على النطاق الأوسع؛ خامسا، أهمية معالجة محددات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، داخل القطاع الصحي وخارجه؛ أخيرا وليس آخرا، إتباع نهج أصحاب مصلحة متعددين يشمل الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص وغيرهم من الشركاء الهامين.

السيد نتواغي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الوفود الأخرى في الإشادة بإخلاص بالرئيس تومسون على عقد جلسة اليوم الاستعراضية.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل غامبيا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

كما يرحب وفد بلدي بالتقرير الشامل للأمين العام (A/71/864)، وكذلك بالبيان الذي أدلت به نائبة الأمين العام خلال الجزء الافتتاحي من جلسة اليوم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأنوه بحضور المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، السيد ميشيل سيديبي، في القاعة وأشيد به وبأعضاء فريقه على التزامهم وقيادتهم.

تعلق بوتسوانا أهمية كبيرة على جلسة اليوم الاستعراضية لأنها توفر فرصة لاستعراض المبادرات التي اتخذت في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على مر السنين، عملا بالإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. ومن بين هذه المبادرات مبادرة ٩٠-٩٠-٩٠، التي تهدف إلى الحد بشكل كبير من الإصابات الجديدة بالفيروس/الإيدز والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

ولا تزال بوتسوانا تولي الأولوية القصوى لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على النحو المبين في خطتنا الإنمائية الوطنية الحالية ورؤيتنا لعام ٢٠٣٦. هذان هما مخططانا لتخطيط التنمية الوطنية وتنفيذها، وهما كذلك يتوافقان مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

وقد كثفنا كبلد، في ذلك الصدد، من جهودنا الوطنية لمكافحة الإيدز بإدخال عدد من التدخلات. وهي تشمل منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل وتوفير برامج العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي، اللذان بدأ تطبيقهما من عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ على التوالي. كما كثفنا في نفس الوقت من التوعية العامة الرامية إلى معالجة قضايا التمييز والوصم. وقد أطلق رئيسنا مؤخرا، في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الجميع التي توفر المرافق الصحية من خلالها عقاقير مضادة لفيروسات النسخ العكسي لجميع الأفراد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بغض النظر عن تعداد الخلايا من فئة CD4 في أجسامهم. وقد اعتمدت بوتسوانا، بالإضافة إلى ذلك، مزيجا استراتيجيا من نُهج توفير خدمات اختبار فيروس نقص المناعة البشرية لزيادة إمكانية الوصول إلى اختبار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بغية بلوغ الـ ٩٠ الأولى من غايات ٩٠-٩٠-٩٠ الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة

المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي بلغت حاليا ٧٠,٧ في المائة.

ويحصل أكثر من ٩٠ في المائة من مصابينا بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على عقار مضاد لفيروسات النسخ العكسي، من خلال تلك البرامج والاستراتيجيات. ونحن فخورون بأن نكون أحد البلدان الأفريقية القليلة التي حققت تعميم الوصول إلى علاجات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد خفض برنامج منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل بشكل كبير من المعدل الوطني لانتقال العدوى من الأم إلى الطفل إلى ٠,٩ في المائة في العام ٢٠١٦، والبلد على المسار الصحيح تماما نحو إنهاء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وقد تحققت تلك الإنجازات بفضل دعم وشراكة شركائنا الإنمائيين والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، ونحن في غاية الامتنان لذلك.

وتسلم بوتسوانا بأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يزال يشكل تهديدا عالميا للصحة العامة وأنه ينبغي أن يظل أولوية في تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وينبغي لنا أن نحاول الحفاظ على ما حققناه حتى الآن، بعد التقدم الذي أحرزناه، ونتجنب انتكاسا في المكاسب التي حققناها بالوفاء بالتزاماتنا كأعضاء في المجتمع الدولي. وستشرع بوتسوانا، لكي نضمن عدم تخلف أحد عن الركب والسيطرة على الوباء، في تنفيذ برنامج يستهدف السكان الأكثر عرضة للخطر خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على استمرار التزام بوتسوانا بعكس مسار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بهدف تحقيق انعدام الإصابات الجديدة بالفيروس/الإيدز وانعدام الوفيات المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول العام ٢٠٣٠.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أشكر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، السيد ميشيل سيديبي وفريقه على قيادتهم الرائعة في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

طيلة أكثر من ثلاثة عقود، تسبب الوباء بمعاناة هائلة في جميع أنحاء العالم، وكان له أثر مدمر على التنمية وحقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن التقدم المحرز واعد، لا يزال الوباء يتجاوز استجابتنا بينما نجازف بعدم حصول جميع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الوقاية والعلاج والرعاية والدعم. ومؤخرا في ٢٠١٥، اتفقنا على تسريع استجابتنا بزيادة وصرف الاستثمارات، وزيادة شمول الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، للحد من معدل الإصابات الجديدة بالفيروس والوفيات المرتبطة بالإيدز.

يقوض جهودنا عدد من الحواجز الوطنية والدولية، بما في ذلك القانونية والمالية والاجتماعية والثقافية. كذلك في عام ٢٠١٥، في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الزمنا أنفسنا بالقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. لا يمكن التصدي لجميع أبعاد هذه الظاهرة المعقدة إلا بوضع استراتيجية شاملة تمكننا من الوفاء بالتزاماتنا.

إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ينطوي على بُعد يؤثر على التنمية المستدامة والصحة وحقوق الإنسان. ومن المشجع أن عددا من البلدان ساعد في رفع وصمة العار عن الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، منها على سبيل المثال، رفع القيود المتعلقة بالسفر والإقامة أو إنهاء تجريم نقل الفيروس. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء استمرار التمييز القانوني والفعلي في العديد من البلدان. ومما لايزال يمثل عقبة أمام التصدي الفعال للوباء حقيقة أن المثلية الجنسية تشكل جريمة في ٨٠ بلدا تقريبا. إن التهميش الاقتصادي والاجتماعي للفئات الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس، مثل الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن والمشتغلون بالجنس

والسجناء، ومغايري الهوية الجنسية، والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، غالبا ما يمنعهم من التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وقبل كل شيء الحق في الصحة.

من الحتمي أن استجابة مناسبة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من شأنها أن تعالج جميع العناصر الأساسية والاعتراف بالكامل بمخاطر الفيروس ومن هم عرضة للإصابة به. ولا تزال النساء والفتيات عرضة للوباءعلى نحو غير متناسب، ولا بد من مراعاة حالتهن الخاصة. وفي هذا السياق، إن حصولهن على الحقوق الجنسية والإنجابية والخدمات الصحية ثبت نجاحه في الوقاية من الفيروس/الإيدز، ويسهم ذلك بصفة خاصة في القضاء على انتقاله من الأم إلى الطفل. ومع ذلك، لا الاعتراف بحقوقهن ولا توفير الخدمات الصحية لهن يتخذ طابعا عالميا. لذلك ينبغي للسياسات الوطنية والدولية زيادة التركيز على الحد من الحرمان والتهميش، فضلا عن تمكين النساء والفتيات.

إن الالتزامات العالمية لاتُترجم باستمرار إلى زيادة في الاستثمارات والإجراءات على أرض الواقع. وقد انخفض التمويل وتباطأ التقدم في جهود التصدي للإيدز للحد من وقوع إصابات جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الكبار. إن التقدم المحرز في الـ ٩٠ الأولى من أهداف ٩٠-٩٠-٩٠ التي وضعها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز محدود ويهدد بتقليص التقدم عبر السلسلة المستمرة لاختبار فيروس نقص المناعة البشرية وخدمات العلاج. وهناك قصور في استخدام الأدوات والاستراتيجيات المبتكرة، مثل نماذج فحوص الفيروس المجتمعية، والفحص الذاتي للفيروس، وفحوص الحمل الفيروسي.

في الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن تأييدنا الكامل للتوصيات التي قدمها الأمين العام في آخر تقرير له (A/71/864) ومرة أخرى نشيد ببرنامج الأمم المتحدة المشترك على عمله الدؤوب لترجمة التزاماتنا إلى حقيقية واقعة، وهي التزامات وردت في الإعلان السياسي لعام ٢٠١١ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وفي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ووثائق أخرى. ومن المهم للغاية زيادة الإرادة السياسية والاستثمار على الصعيدين المحلي والدولي من أجل الحفاظ على الزخم الذي حققناه.

إن ليختنشتاين ملتزمة بهذا المسعى سياسيا وماليا. وسنواصل دعم المشاريع المتصلة بالفيروس/الإيدز التي تضطلع بها اليونيسيف والصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا، وغيرها، مع إعطاء الأولوية للوقاية وللفئات الضعيفة، لا سيما الأطفال والشباب. ولا يمكننا أن نشدد بما فيه الكفاية على أهمية الوقاية، لا سيما عن طريق زيادة المعرفة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تبدأ في سن مبكرة، لأننا نعتقد أنها الأساس لأي استراتيجية طويلة الأمد ذات نتائج مستدامة.

السيد غيرتز (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أشارك الآخرين الترحيب بالسيد ميشيل سيديبي، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وهو رجل سرعان ما أصبح أكثر ألماما مني بناميبيا.

تؤيد ناميبيا البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وتشارك الدول الأعضاء الأخرى توجيه الشكر إلى رئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة. ونرحب أيضا بالتقرير الشامل للأمين العام (A/71/864)، ونقدر أيما تقدير التوصيات الواردة فيه.

إن استعراض الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز هام في تسريع إنهاء وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. ويجب ألا ننسى الأثر المدمر للوباء على حياة ملايين الناس الذين يعيشون على كوكبنا. ومن مسؤولية الدول الأعضاء كفالة ألا نفقد أي من

المكاسب التي تحققت خلال السنوات القليلة الماضية. ينبغي لاستراتيجية الأهداف ٩٠-٩٠-٩٠ أن تظل أساسا للعمل في طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة، ويجب بذل جهود متضافرة لضمان بلوغنا هذه الأهداف بحلول ٢٠٢٠.

لا تزال ناميبيا من بين أكثر البلدان تضررا من أزمة فيروس نقص المناعة البشرية، مع معدل انتشار عام بنسبة ١٤ في المائة، وهو تحسن ملحوظ من نسبة ١٨ في المائة في عام ٢٠١٠. إن القطاع الرئيسي من السكان الأكثر عرضة للخطر هم من الشابات والمراهقات اللواتي يتعرضن للإصابة بالفيروس بدرجة أكبر الشبان. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، منها انعدام الرغبة الجنسية والتثقيف الصحي، ومحدودية الوصول إلى الموارد.

بيد أن ناميبيا شنت حملة شرسة لا هوادة فيها لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. منذ عام ٢٠٠٠، عندما بدأ البرنامج الوطني بعلاج مضاد للفيروسات العكوسة تصدت الحكومة بانتظام لتحديات فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وتشمل مجالات التدخل الاجتماعي والاتصال تغيير السلوك، وخدمات المشورة والفحص والتسويق وتوزيع الرفالات، والختان الطبي الطوعي للذكور، ومنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل والوقاية بعد التعرض للفيروس. في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، ساهمت الحكومة بنسبة ٥٥ في المائة من مجموع الإنفاق على الفيروس والإيدز، وفي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، زادت تلك المساهمة بنسبة ٦٤ في المائة. إن الحكومة الناميبية واضحة بشأن التزامها بالتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. ويستهدف الإنفاق التدخل العام، إذ أن ناميبيا، على سبيل المثال، زادت من صرف العلاج المضاد للفيروسات العكوسة من ١٠ مرافق في عام ٢٠٠٢ إلى ١٧١ مرفقا في ٢٠١٦.

بما أن البيانات ينبغي أن تكون في صميم أي استجابة لفيروس نقص المناعة البشرية، تقوم ناميبيا حاليا بتقييم أثر فيروس نقص المناعة البشرية على السكان بدعم من شركائنا الثنائيين. ونهدف إلى دراسة التوزيع الحالي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية، وتقييم أثر برنامج الوقاية والرعاية والعلاج لناميبيا في جميع مناطق ناميبيا البالغ عددها ١٤ منطقة.

وأود الإشارة إلى أن مساحة ناميبيا تكاد تعادل مساحة ألمانيا وفرنسا معاً، ولديها ثاني أدنى كثافة سكانية في العالم. وبالتالي، فإن الوصول إلى السكان في المناطق النائية أمر بالغ الصعوبة.

وفي أعقاب الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، عقدت ناميبيا أول مؤتمر للإيدز في كانون الأول/ديسمبر لتسليط الضوء على التحديات التي تواجهها والإقرار بإنجازاتنا. ونحن فخورون بالتقدم المحرز في استجابتنا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية – وهو ما يتبين من كون أن ٩٦ في المائة من جميع الأطفال المولودين لأمهات مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية يولدون الآن غير مصابين بالفيروس. وقد تحقق ذلك بفضل استراتيجيتنا المتمثلة في إجراء الفحوص لكل الأمهات الحوامل، وفي حالة إصابتهن بفيروس نقص المناعة البشرية، يبدأ على الفور تطبيق نظم الوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل – بصرف النظر عن عدد خلايا CD4. وإننا نهدف إلى أن نكون أول بلد في أفريقيا يقضي على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، ونعتقد أننا سنحقق ذلك قبل عام ٢٠٣٠ إذا استمر دعم شركائنا الدوليين.

ومنذ اعتماد الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦، نشطت علاقة ناميبيا مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وشركائنا الثنائيين. ومن الأمثلة على ذلك تعيين السيدة مونيكا غينغوس، سيدة ناميبيا الأولى، مدافعاً خاصاً لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز للشابات والمراهقات. وبهذه الصفة، استخدمت مدام غينغوس برنامجها للوصول إلى الشباب عالمياً من خلال إنشاء هاشتاج #BeFree، movement BeFree. مستلهمة بذلك حملة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز نحو جيل خال من الإيدز بحلول عام ٢٠٢٠ من خلال مبادرة ”ابدأ سليما، ابق سليماً، عش من الإيدز سليماً“. وفي حين يظل فيروس نقص المناعة البشرية مسألة محورية، فإن هدف #BeFree يتمثل في إنشاء منصة جامعة غير حكمية تشجع على الحوار الصادق والقوي وتبادل المعلومات، من خلال الطرق والوسائل التي يمكن للشباب فهمها واستخدامها. وهذا يعني أن السيدة الأولى في ناميبيا تنشط في الفيسبوك وتويتر وواتساب وعدد لا يحصى من شبكات التواصل الاجتماعي الأخرى من أجل التواصل مع الشباب بشكل مباشر.

ختاماً، فإن ناميبيا ستبقى ملتزمة تماماً بالإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. فحياتنا تتوقف على هذا الالتزام.

السيد فرناندیز فالوني (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يشرف الأرجنتين أن تشارك في هذه المناقشة، التي تعقد بعد عام تقريباً من اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي اتخذ خلاله القرار ٧٠/٢٦٦ الذي يتضمن الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وبموجب هذا القرار، أكدت الدول الأعضاء من جديد التزامنا بتسريع مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، على النحو الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

والأرجنتين شاركت بشكل فعال في التفاوض بشأن هذا الإعلان، وشجعت على إدراج صياغة تقدمية فيما يتعلق ببعض الفئات الرئيسية من السكان والحقوق الجنسية والإنجابية والتثقيف الجنسي الشامل واتباع نهج بشأن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات وتعزيز الرعاية الصحية العامة والتمويل والوصول إلى الأدوية. وفي هذا السياق، نشكر الأمين العام على نشر التقرير المعنون ”تنشيط جهود التصدي للإيدز من أجل حفز التنمية المستدامة وإصلاح الأمم المتحدة“ (A/71/864)، ونؤيد توصياته وندعمها بقوة.

والأرجنتين تعترف بالتقدم الهائل الذي أحرزه المجتمع الدولي عموماً، وبعض الدول خصوصاً، في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خلال السنوات الست عشرة الماضية، وتقدره. وهذا التقدم كان نتاجاً للجهود المنسقة والممولة والتعاونية، مقترنة بالإرادة السياسية الراسخة لجميع الجهات الفاعلة العالمية ذات الصلة. وهي يجب أن توجه جهودنا خلال السنوات الثلاث عشرة المقبلة في سعينا لبلوغ الهدف النهائي – القضاء على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العالم. وفي هذا الإطار، نرى أن من الأهمية توطيد الالتزامات والتقدم المحرز حتى يومنا هذا، ونحن مقتنعون بأن هذه لحظة حاسمة في طريقنا صوب تحقيق الهدف النهائي. لقد آن الأوان لإعادة التأكيد ومضاعفة التزامنا وإرادتنا السياسية ومواردنا للشروع في تنفيذ البنود الأخيرة من استراتيجيتنا الشاملة للقضاء على الوباء. وينبغي ألا نسمح بأي حال من الأحوال بأن نتوانى في التزامنا بالعملية بعد ما تحقق من إنجازات حتى الآن.

وفيما يتعلق بتنفيذ الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦، فإننا نؤيد بحزم وقوة نهجاً لحقوق الإنسان ونوع الجنس في استراتيجية المسار السريع للقضاء على الوباء. وفي هذا السياق، سنواصل تشجيع التنفيذ الكامل لاستراتيجية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ٢٠١٦-٢٠٢١، فضلاً عن نطاق الأهداف ٩٠-٩٠-٩٠ لعام ٢٠٢٠. ونحن مقتنعون بأن احترام حقوق الإنسان للنساء والفتيات وتعزيزها

وحمايتها وتمتعهن الكامل بها – بما في ذلك حقوقهن الجنسية والإنجابية، فضلاً عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – كلها أمور أساسية لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء على هذا الوباء.

إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما زال يمثل حالة طوارئ صحية عالمية وتحدياً ذا أولوية لتنمية مجتمعاتنا وتقدمها واستقرارها. وهو يقتضي استجابة عالمية استثنائية واسعة النطاق تدرك أن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية غالبا ما يكون سبباً ونتيجة للفقر وعدم المساواة. وحماية الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية للشباب والمراهقين والتربية الجنسية الشاملة، والوصول إلى الخدمات الطبية والصحية الجيدة، كلها أمور أساسية لأي عمل فعال من أجل منع الوباء ومكافحته. كما أن تعميم الوصول إلى التغطية الصحية ونظم الحماية الاجتماعية، والشروع المبكر في العلاج المضاد للفيروسات الرجعية، وإمكانية حصول الجميع على هذه العلاجات، أمور بالغة الأهمية أيضاً لإدماج المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحمايتهم وعلاجهم.

وفي هذا الإطار، فإن الحصول على الأدوية الفعالة بأسعار معقولة شرط أساسي للقضاء على تلك الآفة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين على المجتمع الدولي ككل، والدول والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، تكثيف الجهود والموارد المالية والتعاون في نقل التكنولوجيا والاستثمار في البحوث والتطوير من أجل تحقيق هذا الهدف.

وعلى الصعيد الوطني، فإن استجابتنا إزاء فيروس نقص المناعة البشرية يتم تنسيقها بمشاركة قطاعات متعددة من الحياة الوطنية، بما في ذلك المجتمع المدني والمتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية، والفئات الرئيسية من السكان. وفي إطار الاستجابة الوطنية، قامت الأرجنتين بتطوير وتعزيز سياستها العامة المتمثلة في الوقاية والوصول إلى التشخيص والعلاج على السواء. وقد أصبحت هذه الاستجابة سياسة للدولة، تمول حصراً من ميزانيتنا الوطنية. والأرجنتين تكفل توفر العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي وإمكانية الوصول إلى الفحوصات والتشخيص بصورة شاملة ومجانية وسرية.

ختاماً، نكرر الإعراب عن دعمنا الثابت لعمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتنفيذ الكامل لبرامجه واستراتيجياته. وندعو إلى توفير كل الموارد اللازمة لتمكينه من الاضطلاع بولايته سعياً إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

اتساقا مع الالتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب، وهو التزام وارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، نؤمن إيمانا راسخا بالحاجة إلى اعتماد نهج تحويلي وشامل للجميع فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، نهج يشمل النساء والأطفال، والمراهقين والشباب، والفئات السكانية الرئيسية ولا سيما الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، والمشتغلين بالجنس، والمثليين، والرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال آخرين، ومغايرو الهوية الجنسية ونزلاء السجون وسائر البيئات المغلقة. فهؤلاء أشخاص معرضون بشكل خاص ليس للإصابة بالفيروس نفسه، بل أيضا لأشكال متعددة من التمييز، والوصم والعنف والإقصاء لأسباب مثل السن، والعرق، والدين، والإعاقة، والوضع الاقتصادي، والتوجه الجنسي والهوية الجنسانية، وغيرها. فباتباع هذا النهج وحده سنتمكن من الوفاء بالالتزام الوارد في خطة عام ٢٠٣٠، أي إنهاء وباء فيروس نقص المناعة البشرية في غضون السنوات الـ ١٥ القادمة. ويجب أن نعزز الوعي بالحاجة إلى ترسيخ مكاسبنا ومضاعفة جهودنا، من دون تردد، بحيث يتسنى لنا مساعدة جميع المصابين بالفيروس أو من هم في حالات خطر كبير بسبب ذلك، دون ترك أي شخص على الإطلاق خلف الركب. إن الإسراع في مكافحة فيروس نقص

المناعة البشرية وإنهاء وباء الإيدز سيكون إرثنا للأجيال الحاضرة والمقبلة.

السيد فييرا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): إن هذه الجلسة العامة السنوية تكتسي أهمية حاسمة، لأنها مناسبة رئيسية للدول الأعضاء لكي تستعرض بصورة مشتركة تنفيذ إعلان الالتزام الخاص بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلانات السياسية اللاحقة.

من المشجع أنه، بعد سنة من اعتماد الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول ٢٠٣٠، ستتاح لنا الفرصة لاستعراض تنفيذ الهدف ٣-٣ من خطة التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المقبل. ستنضم البرازيل إلى هذا الجهد بوصفها أحد البلدان الـ ٤٤ التي تقدم استعراضا وطنيا طوعيا.

يشيد وفدي بتقرير الأمين العام المعنون ”تنشيط جهود التصدي للإيدز من أجل حفز التنمية المستدامة وإصلاح الأمم المتحدة“ (A/71/864). هذا التقرير دليل هام على العمل الذي لا يزال يتعين علينا إنجازه من أجل تحقيق هدفنا الرئيسي المتمثل في إنهاء وباء الإيدز بحلول ٢٠٣٠. ويؤيد وفدي تماما توصيات الأمين العام من أجل تعزيز العمل المشترك من جانب البلدان والمجتمع المدني والجهات المانحة الدولية ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الرئيسيين في الوقت الذي ندنو فيه من الموعد النهائي لتحقيق الهدف ٩٠-٩٠-٩٠. ومن الأساسي ربط مستقبل استجابتنا للإيدز بجهود الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة. ولا بد من ترجمة نتائج هذه الإصلاحات إلى أعمال ملموسة على أرض الواقع.

بالنسبة للبرازيل، إن أي استجابة للإيدز يجب أن ترتكز على ثلاث دعائم هي: تعزيز حقوق الإنسان للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتعميم الوصول إلى الوقاية والعلاج، وضمان توفر ما يلزم من الموارد الوطنية والدولية. وترحب البرازيل بالالتزامات بتسريع وتيرة الاستجابة للقضاء على وباء الإيدز، وهي التزامات تم الاتفاق عليها في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمعقود في عام ٢٠١٦. لقد كان ذلك الاجتماع تاريخيا أيضا إذ جعل التركيز ينصب على الفئات السكانية الرئيسية، وهي خطوة رئيسية نحو تحقيق الهدف الأسمى بألا يتخلف أحد عن الركب.

ينبغي أن تكون البلدان والمناطق قادرة على الاستجابة للأنماط المحددة للوباء. وعلى الحكومات البلدان التي ينتشر فيها فيروس نقص المناعة البشرية أن تركز على نحو ملائم على احتياجات السكان الأكثر عرضة للإصابة. ففي البرازيل، على سبيل المثال، يوجد ارتفاع في معدلات الإصابة بالفيروس بين متعاطي المخدرات والشباب من الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال. وعلاوة على ذلك، ستنعدم الاستجابة إن لم نتصرف في منظور جنساني، ونقدم معلومات شاملة، واستشارات واختبارات طوعية للشابات والمراهقات.

طوال السنوات الثلاثين الماضين، ما انفكت البرازيل تحقق تقدما هاما في ذلك المجال بفضل نظام الصحة العامة لدينا الذي يضمن حصول الجميع على العلاج والتشخيص. وسعت وزارة الصحة إلى توطيد استراتيجية التركيبة الوقائية في البلد. قبل بضع سنوات، كانت البرازيل رائدة في اعتماد معالجة كنهج وقائي، اقترح هذا النهج علاجا مضادا للفيروسات العكوسة بغض النظر عن عدد الحمل الفيروسي. ويسرني أن أعلن أنه تمت الموافقة الآن على إدماج العلاج الوقائي قبل التعرض بوصفه سياسة وطنية عامة.

اليوم، حيث أصبح يستفيد حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ شخص من العلاج المضاد للفيروسات العكوسة في بلدي، بلغنا الهدف

المتمثل في زيادة نسبة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذين يتلقون العلاج وعملنا على كبح الحمل الفيروسي بنسبة ٩٠ في المائة على الأقل. وأود أيضا أن أشدد على أن مشاركة المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أداة محورية لشمولية وفعالية السياسات العامة البرازيلية. وبما أن التكاليف المتكبدة في تعميم الاستجابة تشكل تحديا، من الضروري التشديد على أهمية إيجاد آليات لتخفيض أسعار العلاج. إذ أن حتمية توفير الصحة العامة يجب أن تتغلب دائما على المصالح التجارية.

لذلك من الحتمي إبراز الدور الذي تؤديه تدابير المرونة المتعلقة بالصحة العامة التي يتيحها الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. إن التنفيذ الكامل للاتفاق على النحو المتفق عليه في إعلان الدوحة، وفي الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية، وخطة العمل المعنية بالصحة العامة، والابتكار والملكية الفكرية، يمثل أداة قوية وفعّالة لتحقيق الأهداف المتمثلة في وصول الجميع إلى الخدمات الصحية. وحيث لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، لا سيما في البلدان النامية، نهيب بالدول المتقدمة النمو الوفاء بالتزاماتها للحفاظ على تعهداتها وتوسيعها، وكذلك التعاون الدولي بغية الصمود أمام التحديات الجماعية.

لا بد لنا من أن نقر بأن الإطار المؤسسي الدولي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد أصبح الآن أكثر تطورا وفعالية مما كان عليه في الماضي. إن الآليات المبتكرة مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا؛ والتحالف العالمي للقاحات والتحصين؛ ومبادرة العقاقير للأمراض المهملة، والمرفق الدولي لشراء الأدوية عملها له تأثير كبير، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل، مما يساعد على التغلب على الإخفاقات السوقية والمؤسسية التي تحول دون خفض الأسعار، وبالتالي الحصول على الأدوية. وفي ذلك الصدد، يجب علينا أن نتابع باهتمام اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى الذي انعقد في العام الماضي بشأن مقاومة مضادات الميكروبات والاحتراس من الانتكاسات في الحصول على علاج الإيدز وغيره من الأمراض المعدية.

فيما يتعلق بمقاومة مضادات الميكروبات، أود الإشارة إلى السل الذي ما برح أحد الأسباب الرئيسية للوفاة بين المصابين بالإيدز. إن معالجة مسألة مقاومة مضادات البكتيريا يعني إنقاذ الأرواح البشرية، ولا سيما الفئات الأشد ضعفا. وفي هذا الصدد، تتطلع السلطات الصحية البرازيلية إلى المشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مكافحة السل الذي سيعقد في عام ٢٠١٨.

إن الطريقة التي تتعامل بها البرازيل مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لن تكون ممكنة من دون تعاون أطراف ثالثة. أغتنم هذه الفرصة للاعتراف بالدور الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تحت قيادة السيد ميشيل سيديبي وفريقه، الذي ما برح طيلة السنوات العشرين الماضية يعمل على مساعدة الدول الأعضاء في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. أود أيضا أن أهنئ السيد تيدروس أدهانوم على انتخابه مؤخرا لمنصب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية.

وهو يحظى بدعمنا الكامل للحفاظ على الزخم في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ولمواصلة العمل الهام الذي تقوده السيدة مارغريت تشان في الميدان.

أخيرا، يجب أن نأخذ في الحسبان أن الإطار الذي توفره خطة عام ٢٠٣٠ يتيح لنا فرصة فريدة للقضاء على وباء الإيدز في جيلنا. ولا يمكننا أن نفوت هذه الفرصة الهامة السانحة. ويمكن للمنظمة أن تعول على البرازيل.

السيدة لوي (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): إن إنجازاتنا على الصعيد العالمي تعطينا أملا في المستقبل. غير أن الإيدز

لم ينته بعد. وقد حان الوقت الآن للمضي قدما على صعيد جميع القطاعات لكفالة أن يبدأ جميع الأطفال حياتهم خالين من فيروس نقص المناعة البشرية، وأن يصبح العلاج مُيسرا بقدر أكبر كي يظل الجميع خالين من الإيدز.

ما فتئت النرويج تعتبر الصحة العالمية، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية، أولوية لها منذ أمد بعيد. وهي تأتي في المرتبة الأولى على رأس جدول أعمالنا الإنمائي، إلى جانب التعليم والمساواة بين الجنسين. وتؤيد النرويج التوصيات الخمس الرئيسية للأمين العام، وتود أن تسلط الضوء على بعض النقاط الهامة.

يعني مبدأ هدف التنمية المستدامة المتمثل في عدم ترك أحد يتخلف عن الركب كفالة ألا يشكل التمييز والتجريم عقبتين أمام التدخلات الفعالة. ولا يمكننا أن نقبل باستمرار تزايد الإصابة بوباء فيروس نقص المناعة البشرية في أوساط فئات سكانية رئيسية، مثل الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن. وتبين الأدلة أن تعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان ليس سليما أخلاقيا فحسب، بل إنه يؤدي كذلك إلى نتائج أفضل وأكثر استدامة.

إن ثمة تحديات تواجه الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والمراهقين. ولذلك، فإن النرويج تؤيد مبادرة ”القرار قرارها“ تأييدا كاملا. فحق النساء والشباب في التحكم في حياتهم واتخاذ قراراتهم المتعلقة بحياتهم الجنسية وأجسادهم أمر بالغ الأهمية لصحتهم وللمساواة بين الجنسين، وكذلك لمكافحة الفقر وكفالة التنمية المستدامة.

ويؤثر فيروس نقص المناعة البشرية بشكل مستمر وغير متناسب على الشباب. وتواجه الفتيات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تهديدا ثلاثيا: ارتفاع خطر الإصابة بالفيروس وانخفاض معدلات اختبارات الكشف عن الإصابة به وضعف التقيد بالعلاج من الفيروس. والتعليم هو أحد أقوى السبل لتحسين صحة الناس وللتأكد من انتقال الفوائد إلى الأجيال المقبلة. والتثقيف الجنسي الشامل أمر أساسي. ويظل إنهاء العزلة المحيطة بالإيدز أمرا حتميا إذا أردنا تحقيق أهدافنا. ولا تزال مهمة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هامة بالنسبة للنرويج. وعلينا أن نضمن أن يستمر برنامج الأمم المتحدة المشترك في تحقيق نتائج حاسمة رغم قيود الميزانية وزيادة حالة عدم الاستقرار التمويلي.

لقد كان من دواعي سرور النرويج أن تعرض في الأسبوع الماضي، مشاركة مع السويد، مشروع قرار هام في لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في فيينا بشأن موضوع هام جدا لم يتم تناوله من قبل، وهو منع انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل في السجون. إننا نعلم أن أعداد السجينات آخذ في الارتفاع في جميع أنحاء العالم، وأن هؤلاء النساء عموما هن من الشابات، وأن معدل الإصابة بالفيروس وسط أولئك النساء أعلى بكثير منه بين قريناتهن خارج السجن. وللأسف، يولد العديد من الأطفال في السجون، ولا توجد نظم قائمة لمنع انتقال الإصابة بالفيروس أو لرصد الانتقال في تلك الحالات.

ويطلب مشروع القرار من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى جانب منظمة الصحة العالمية وأمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وجهات أخرى، جمع بيانات عن حالة انتقال الفيروس من الأمهات إلى الأطفال في السجون وعن تقديم الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن المشروع مبادئ توجيهية بشأن كيفية تنفيذ منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل في السجون وتقديم الدعم التقني إلى البلدان. إن علينا أن نضمن نجاح منع الانتقال الرأسي وأن يجري القيام بعمل من أجل القضاء على هذا الانتقال أيضا في السجون في جميع أنحاء

العالم. ولذلك، نحث برنامج الأمم المتحدة المشترك على تنفيذ مشروع القرار الهام ونحث الجهات المانحة والدول الأعضاء على توفير التمويل لهذه البرامج.

ختاما، لن نتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولا استراتيجية برنامج الأمم المتحدة المشترك من دون إشراك المجتمعات المحلية والمجموعات ذات الأهداف والتحديات المشتركة. فلنعمل معا من أجل اجتياز الحواجز.

السيدة موانغي (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئيس طومسون على عقد جلسة اليوم وعلى إتاحة الفرصة لنا للكلام عن تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ولتبادل الأفكار حول تنشيط الاستجابة للإيدز من أجل حفز التنمية المستدامة. ونرحب بتقرير الأمين العام (A/71/864) ونحيط علما بالتوصيات الواردة فيه.

تؤيد كينيا البيان الذي أدلى به ممثل غامبيا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

اجتمعت الدول الأعضاء، في حزيران/يونيه ٢٠١٦، واتفقت على استراتيجية سريعة لإنهاء الإيدز عن طريق التعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. ويتماشى هذا الهدف مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تكلفنا بضمان الصحة والرفاه للجميع. وتم إحراز تقدم، ولكننا للأسف لا نزال نشهد إصابات جديدة، وكما أشار الأمين العام في تقريره، فقد أصاب الركود تمويل الاستجابة وتوقف التقدم في الحد من الإصابات الجديدة بالفيروس بين البالغين.

وما زالت الفتيات والنساء يتحملن وطأة وباء الإيدز، وتمثل الفتيات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نسبة ٧٥ في المائة من المصابين الجدد بالفيروس في الفئة العمرية بين ١٥ و ١٩ سنة. وهذا مؤشر على أن المراهقين والشباب لم يجنوا على نحو فعال بعد فوائد تتناسب مع الاستثمارات الكبيرة التي جرى ضخها لتوفير الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك الوقاية والرعاية والعلاج. ويتعين علينا فعل المزيد.

إن كينيا بلد يئن تحت وطأة فيروس نقص المناعة البشرية، إذ يقدر عدد المصابين بالفيروس فيها بـ ١,٥ مليون شخص. وتشير بياناتنا التقديرية التي ترجع إلى عام ٢٠١٥ إلى حدوث حوالي ٦٤٧ ٧٧ حالة إصابة جديدة بالفيروس، ٠٠٠ ٧١ منها بين البالغين، و ٥٥ في المائة بين المراهقين والشباب في الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ سنة. ولذا، فإن الوقاية من الإصابات الجديدة بين المراهقين والشباب تظل ذات أهمية قصوى في سياق إدارة البلد للوباء. وقد اعتمدت كينيا، لمواجهة هذه الآفة، استجابة متعددة القطاعات وقائمة على البيانات للتصدي للفيروس، وذلك لحشد الموارد من مختلف الوكالات الحكومية والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في تسريع حصول الشباب والفئات الأضعف على الخدمات، مع الاعتراف بهذه الفئات السكانية باعتبارها فئات ذات أولوية في جهود التصدي للفيروس.

وكينيا لديها نظام حكم قائم على أساس تفويض السلطات، وهي تنقسم إلى ٤٧ مقاطعة من أجل حوكمة فعالة وتقديم الخدمات على نحو فعال للسكان. وقد صنفت كينيا، بمساعدة شركائها، حالة وباء فيروس نقص المناعة البشرية في كل مقاطعة من مقاطعاتها الـ ٤٧. والغرض من ذلك هو توفير دعم فعال لحكومات المقاطعات وتيسير تخطيطها وتنفيذها ورصدها للاستجابة المتعلقة بالفيروس باستخدام نهج قائم على الاعتراف باختلاف التحديات بحسب الموقع الجغرافي والمرحلة العمرية من أجل معالجة مجموعات التحديات الفريدة التي يواجهها السكان كل مقاطعة.

كما أطلقت الحكومة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ خطة مسار سريع لوقف الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة

البشرية والوفيات المرتبطة بالإيدز في أوساط المراهقين والشباب. وتوفر الخطة إطارا للتنفيذ للمقاطعات والقطاعات والجهات المعنية لكفالة تغطية المبادرات العالية الأثر للسكان المستهدفين ذوي الأولوية من المراهقين والشباب في الأماكن ذات الأولوية.

ويتماشى إطار كينيا الاستراتيجي لمكافحة الإيدز للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وأهداف الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وخطتنا للتنمية، ”رؤية كينيا لعام ٢٠٣٠“. ويحدد الإطار نهجا مبتكرا لحشد التمويل يقوم على أساس تنفيذ صندوق فيروس نقص المناعة البشرية الذي يهدف إلى زيادة الموارد وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية الشاملة للمصابين بالفيروس، وفي نهاية المطاف، دعم مسؤولية كينيا في المستقبل عن الوقاية والعلاج من الفيروس.

لا يزال الوصم ذو الصلة بالفيروس عائقا كبيرا أمام حصول كثير من الشباب على المشورة والفحص فيما يتعلق بالفيروس، وكذلك على العلاج المنقذ للحياة منه. وفي عام ٢٠١٥، أطلق رئيس كينيا، السيد أوهورو كينياتا، مبادرة All In للقضاء على الإيدز في أوساط المراهقين. وتركز المبادرة على تعبئة وتمكين الشباب باعتبارهم عوامل للتغيير وتشجيع مشاركتهم في عمليات صنع القرار في البرامج المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما تهدف إلى تحسين جمع البيانات من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة وتشجع اتباع نهج مبتكرة لتمكين المراهقين من الوصول إلى الخدمات الأساسية ذات الصلة بالفيروس.

وفي العام الماضي، أكدت كينيا مجددا التزامها بإنهاء الوصم والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشرية بإطلاق حملة وطنية جديدة بعنوان، ”القضاء على الوصم ذي الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية“. وتهدف الحملة إلى إشراك الشباب الكيني من خلال اتحادات كرة القدم على مستوى المقاطعات وتسخير قوة كرة القدم لتعبئة الشباب لإنهاء الوصم المرتبط بالفيروس وإتاحة حصولهم بصورة خالية من الوصم على خدمات اختبارات الكشف عن الإصابة والعلاج من الفيروس والرعاية.

ويشجعنا أن معدلات انتقال العدوى من الأم إلى الطفل انخفضت من ١٦ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٨,٣ في المائة في عام ٢٠١٥. ويرجع ذلك إلى زيادة فرص حصول النساء الحوامل على العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي من ٥٦ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٧٥ في المائة في عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من هذه المكاسب، لا يزال التقدم في وقف انتقال العدوى من الأم إلى الطفل متفاوتا بين المقاطعات ونأمل أن تساعد بيانات فيروس نقص المناعة البشرية على مستوى المقاطعات في الوصول إلى كل امرأة حامل والمضي صوب القضاء تماما على انتقال العدوى.

ووضعت كينيا أيضا الإطار الثاني للقضاء على انتقال العدوى من الأم إلى الطفل لتغطية الفترة ٢٠١٦ إلى ٢٠٢١، بهدف الحفاظ على معدل اختبارات فيروس نقص المناعة البشرية والزهري عند نسبة ٩٥ في المائة. وتشمل الأهداف الأخرى الحفاظ على معدلات استخدام العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي بين النساء الحوامل والمرضعات المصابات بالفيروس عند ٩٥ في المائة، على الأقل، والحفاظ على تعداد النيوتروفيلات المطلق عند ٩٥ في المائة على الأقل، وخفض معدل انتقال العدوى من الأم إلى الطفل إلى أقل من ٥ في المائة وخفض عدد حالات الزهري الجديدة المنقولة من الأم إلى الطفل إلى أقل من ٥٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي.

ويسعدنا الإبلاغ بأن العدد السنوي للوفيات الناجمة عن الإيدز في أوساط المراهقين والشباب في كينيا انخفض من ٩ ٠٠٠ إلى ٤ ٠٠٠ حالة خلال السنوات الثلاث الماضية. ويُعزى هذا الانخفاض إلى خطة المسار السريع للقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية في أوساط المراهقين، والتي سُجل

بموجبها أكثر من ٤٠ ٠٠٠ متعلم صغير في برامج العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي. وتستثمر الحكومة في البحوث وتشجيع الشباب في مجال صنع القرار، فضلا عن إشراكهم في مشاريع بحثية.

وكما ورد في تقرير الأمين العام المعروض علينا اليوم،

”لن يكون بالإمكان تحقيق الإنجازات والأهداف الاستراتيجية المحدّدة، في إطار الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦، إذا ما استمرّ الوضع على ما هو عليه. فالقضاء على الإيدز لا يزال بعيدَ المنال وتحديات مستعصية تحول دون تحقيق ذلك. وينبغي أن تضمنَ الجهود التي نبذلها لمعالجة القصور عدمَ ترك أحد خلف الركب، وذلك بتمكين أولئك الذين دُفِعوا إلى هامش المجتمع، وبحماية حقوق الإنسان وتقديم الخدمات إلى جميع المحتاجين“ (A/71/864، الفقرة ١٢).

ونؤيد دعوة الأمين العام إلى دعم جهود برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لصقل وتعزيز نموذجه البرنامجي المشترك حتى يتسنى أن يظل كاشف مسار لإصلاح الأمم المتحدة وأن يقود الجهود الرامية إلى مواصلة إنهاء العزلة المضروبة على الإيدز ويدعم البلدان لتسريع استجاباتها في مكافحة الإيدز.

إن البلدان التي تنوء بعبء ثقيل مثل كينيا لا يمكنها أن تحقق تلك الإنجازات والأهداف الاستراتيجية دون التعاون والدعم المكرس من الشركاء. وفي هذا الصدد، نود أن ننوه بالصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة وخطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للإغاثة من الإيدز. إنهم شركاؤنا في مواءمة الاستثمارات لزيادة التدخلات الأكثر فعالية في المناطق وأوساط السكان الذين يتحملون العبء الأكبر لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ونود أيضا أن نشكر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واليونيسف على دعمهما المتواصل في كفاحنا ضد الفيروس/الإيدز. وندعو الدول الأعضاء إلى الالتزام بسد الفجوة البالغة ٧ بلايين دولار في الاستثمارات المطلوبة للقضاء على الإيدز وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السيد غرانت (كندا) (تكلم بالفرنسية): تفخر كندا بدعمها لإعلان عام ٢٠١٦ السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، بما في ذلك استراتيجية التعجيل التي يتبعها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونؤكد مجددا عزمنا على تحقيق الأهداف والغايات الواردة فيه. ونرحب مع الارتياح بتقرير الأمين العام. ونحن ممتنون للأمين العام لتأكيده على المجالات التي يجب أن نكثف فيها جهودنا والمجالات التي يجب أن نركز فيها مواردنا.

(تكلم بالإنكليزية)

ويساورنا القلق أنه في السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من زيادة الاستثمار، لم يُحرز تقدم يُذكر على صعيد معدلات الوفيات والإصابات، التي ظلت ثابتة. ونعتقد أن هذا علامة على أننا بحاجة إلى الابتكار وتحسين أدائنا. ولن نحتاج إلى استحداث وتحسين أدوات وتكنولوجيات جديدة فحسب، ولكن أيضا إلى نهج جديدة للوصول إلى الفئات السكانية الرئيسية والضعيفة ببرامج الوقاية والاختبار والعلاج والإبقاء على من هم رهن الرعاية.

وللقيام بذلك، يجب علينا أن نحسن قدرتنا على الوصول إلى الفئات السكانية المهمشة والضعيفة، وخاصة المراهقين، وهي فئة، في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يُساء فهمها ويصعب الوصول إليها. ونتيجة لذلك، فهم في خطر كبير. وتشمل المجالات الأخرى التي يتعين علينا بذل مزيد من الجهود فيها كيفية

عملنا من أجل تمكين النساء والفتيات. ونرحب بالتركيز القوي في التقرير على هذه المسألة والنهج التي يقترحها. إن النساء والفتيات هن أكثر من مجرد مستفيدات. فهن أيضا عوامل تغيير في أسرهن وفي مجتمعاتهن المحلية. ويجب إعمال إمكاناتهن القيادية على نحو كامل وإدماجها في استجابتنا. كما أننا بحاجة إلى القيام بعمل أفضل في خفض معدل الوفيات جراء السل، وهو السبب الرئيسي للوفاة بين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ويتعين علينا تكثيف الجهود لمكافحة السل من خلال الاستفادة من النجاح الذي نشهده في بلدان مثل الهند. وقد أظهرت لنا هذه التجارب ضرورة وفعالية التواصل بنشاط في سياق المجتمعات المحلية للعثور على الحالات غير المعروفة وتوفير العلاج لها. ولذلك، ندعو جميع الشركاء إلى تجديد مشاركتهم واستثماراتهم في مكافحة السل.

(تكلم بالفرنسية)

وبغية تحقيق الأهداف الطموحة المبينة في تقرير الأمين العام، يجب أن نرصد عن كثب التقدم الذي نحرزه وأن نسعى إلى ضمان مساءلة الجميع عن التقيد بالتزاماتهم الفردية والجماعية بالقضاء على خطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠. وجلسة اليوم خطوة هامة إلى الأمام. وعلى النحو المتفق عليه في الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦، سنواصل التعويل على برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لمساعدة الدول الأعضاء، بطرق من بينها تعزيز آليات المساءلة وتيسير مشاركة جميع أصحاب المصلحة في تحقيق النتائج.

ونرحب بالدعوة إلى تحسين وتعزيز أساليب عمل معونة الأمم المتحدة في إطار الجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى تسريع الإصلاح داخل الأمم المتحدة. وتود كندا بصفة خاصة كفالة أن يكون برنامج الأمم المتحدة المشترك في وضع يسمح له بمساعدة الدول في تحقيق الاستفادة المثلى من موارد الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

(تكلم بالإنكليزية)

أود ببساطة أن أقول إن مكافحة الفيروس/الإيدز تتطلب، أكثر من أي وقت مضى، مواصلة القيادة الجماعية إذا أردنا تحقيق هدفنا النهائي المتمثل في القضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الأمين العام على تقريره (A/71/864) الذي يقدم أفكارا غنية عن السبل الكفيلة بتكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ودعم المصابين به. ونرحب بالنتائج التي تحققت مؤخرا في مجال مكافحة الفيروس، بما في ذلك التوسع في تطبيق العلاج المضاد للفيروسات العكوسة، وزيادة الحد من الوفيات المتصلة بالإيدز، والحد من حالات الإصابة الجديدة. ويغرس هذا التقدم الأمل في القضاء على الإيدز بحلول ٢٠٣٠ على النحو الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ .

ونرى أنه يجب أن يستند تحديد مسار عملنا في المستقبل إلى نهج متوازن، ويجب أن يأخذ بالخصائص الثقافية والدينية للبلدان وتشريعاتها الوطنية على النحو المكرس في الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول ٢٠٣٠. وبالتالي، لا يمكننا الاتفاق مع بعض أحكام التقرير التي تؤيد توفير الإبر والمحاقن والعلاج البديل للمواد الأفيونية المفعول وتطبيق ممارسات أخرى خلافية في إطار استراتيجية الحد من الضرر وغير معترف بها عالميا. وقد وُصِفت تلك الإجراءات بأنها أدوات واستراتيجيات فعالة لتحسين نوعية حياة وصحة متعاطي المخدرات عن طريق الحقن.

ونرى ألا صلة للهدف الأساسي للرعاية الصحية العامة بالحد من الضرر الناجم عن المخدرات وإنما بالحد من استعمالها للأغراض غير الطبية. وبالتالي فإن علاج إدمان الأفيون عن

طريق استبدال بعض المخدرات الأخرى يتعارض مع النُهج العلمية المتبعة في مجالي الوقاية والعلاج. ولهذا السبب، يحظر التشريع الروسي استخدام علاج الميثادون. وبالتالي فإنه ليس ممكنا تطبيق التوصيات الواردة في التقرير بتوسيع نطاق توافر الخدمات ذات الصلة في روسيا، ولا يمكن اعتبارها عالمية ليس لأنها لا تستخدم في روسيا فحسب. ونرى أن المسألة ستكون أكثر واقعية في حال اتخاذ مسار لإدماج الجهود التي تبذلها الدول في مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين متعاطي المخدرات، بما في ذلك متعاطو المخدرات عن طريق الحقن، في مجموعة من التدابير الرامية إلى الحد من الطلب على المخدرات، وليس زيادتها. ونرى أن المساعي الرامية إلى معالجة هاتين المسألتين بشكل منفصل لن تحقق النتائج المرجوة منها.

ونعرب عن شعورنا بالحيرة إزاء تأكيد التقرير أن تجريم حيازة المخدرات وتعاطيها يضع بعض الحواجز أمام إيصال الخدمات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونشير إلى أن تحديد العقوبة على الجرائم المتصلة بالمخدرات، بما في ذلك حيازتها وتطبيق تدابير عقابية بديلة إضافية بما يتسق مع الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات هي أمور من صلاحيات الدول.

ونعتقد أن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يزال المحفل الرئيسي لوضع المزيد من الاستراتيجيات والأساليب اللازمة لمكافحة العدوى. وعليه، فقد وضع هذا البرنامج لدعم نظم الأمم المتحدة وجهودها الأخرى لتحقيق تلك الغاية. ونود في ذلك الصدد، أن نوجه الانتباه إلى العمل الذي تؤديه اليونيسيف في مجال وضع رؤية استراتيجية معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١.

وكما نراه، فإن الفرع المتعلق بالتدابير الوقائية لم يحدد بما يكفي من الوضوح مجالات النشاط التي من شأنها منع السلوكيات الخطيرة. ويجب ألا نلقي باللوم كله على أنفسنا وعلى ما يسمى بالتدابير الطبية لمكافحة انتشار الفيروس فحسب، بل يجب علينا أن نشجع السكان، وخاصة الشباب، على تبني سلوكيات أكثر مسؤولية والتعامل مع صحتهم ومستقبلهم بطريقة تتسم بقدر أكبر من المسؤولية. ونرى أن من الحكمة تنسيق جهود المنظمتين، في اتساق مع الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ بهدف صياغة مشروع وثيقة لمنع السلوكيات الخطيرة وتنظيم حملات التوعية ذات الصلة. وينبغي معالجة السلوكيات الخطيرة هذه.

ويواصل الاتحاد الروسي العمل بطريقة هادفة لمنع انتشار الفيروس. وقد استكملت التدابير الطبية التقليدية خلال السنوات الأخيرة بعنصر جديد هام: إطلاق حملة توعية مستمرة وعلى نطاق واسع بين السكان، بمن فيهم الشباب، في المدارس وفي أماكن العمل على حد سواء. ومن شأن المشاركة النشطة من قبل المجتمع المدني والمنظمات غير الربحية، والتدابير المتخذة لمكافحة الفيروس أن تساعد كثيرا في تعزيز فعالية تلك التدابير. وما دامت المنظمات المدنية تستجيب للمطالب الحقيقية للمجتمع، فإن باستطاعتها توفير الخدمات الفورية لأولئك الذين لا يستطيعون الحصول على الخدمات الحكومية لأي سبب كان، بما في ذلك الفئات المعرضة للخطر. وقد تم تيسير تلك الجهود بإدخال التعديلات اللازمة على التشريع الروسي بغرض إرشاد العمل مع المنظمات غير الربحية الموجهة اجتماعيا.

ختاما، نؤكد مجددا استعداد الاتحاد الروسي للمساعدة على تعزيز التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الفيروس، بما في ذلك الممارسة الجارية لتنظيم المؤتمرات الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في موسكو وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. ومن المتوقع عقد المؤتمر التالي في نيسان/أبريل ٢٠١٨ بدعم مقدّم من حكومة الاتحاد الروسي. ونأمل في زيادة عدد الحضور في تلك المؤتمرات، لأن من شأن ذلك أن يساعد على الارتقاء بها بوصفها محفلا تمثيليا رائدا معنيا بهذه المسألة في منطقتي شرق أوروبا وآسيا الوسطى.

السيدة بوغياي (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): تشكر هنغاريا الأمين العام على تقريره (A/71/864). وما زلنا ملتزمين تماما بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتنفيذ الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول ٢٠٣٠ في ذلك الصدد.

ونؤيد البيان الذي أُدلي به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي.

لقد وضعت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هدفا ساميا يتمثل في إنهاء وباء الإيدز بحلول ٢٠٣٠، وبالتالي الإسهام في تعزيز مبادئ الإنصاف وحقوق الإنسان وعدم السماح بتخلف أحد عن الركب. تحقيقا لذلك، يجب أن تتسم برامج سياساتنا بالطموح وأن تستند إلى إرادة سياسية ودعم مهني، فضلا عن توفر الموارد البشرية والمالية الكافية لتنفيذها.

وتشمل العناصر الهامة في جهودنا المبذولة للقضاء على الوباء بحلول عام ٢٠٣٠ تقديم الدعم المالي المستدام للوقاية وزيادة فحص التعاطي والعلاج ومكافحة الوصم وأشكال التمييز المتعددة والمتداخلة ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لا سيما في المناطق الريفية حيث تقل حالات اكتشاف العدوى بين فئات سكانية محددة.

ويأتي منع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتشخيصها في وقت مبكر من بين أولويات السياسة الصحية في هنغاريا. وتواصل وزارة القدرات البشرية تقديم الدعم إلى تلك الجهود. وقد تمكنت هنغاريا من احتواء الفيروس بنجاح تام منذ بداية تفشي الوباء. وتشمل الإجراءات التي نتخذها التوعية وتثقيف الجمهور، بما في ذلك عبر وسائط الإعلام. وتشمل تلك الإجراءات أيضا زيادة الفحوصات العادية وتوفير خدمات المشورة للسكان المعرضين للخطر، وتشخيص الإصابة بالفيروس في مرحلة مبكرة، والاستقصاءات المتعلقة بانتشار الإصابة بالفيروس بين الحوامل، وبرامج استبدال الحقن، فضلا عن تبادل الخبرات الناشئة عن الحالات الفردية وأفضل الممارسات. وتشمل الخطوات الوقائية الموجهة إلى الشباب، البرامج المدرسية للوقاية واتّباع السلوك الجنسي المسؤول، فضلا عن تحسين صحة المراهقين.

ولا نزال ملتزمين في ذلك السياق، بالتثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية على أساس الأعمار والتربية الجنسية الشاملة القائمة على الأدلة، على النحو المكرس في خطة عام ٢٠٣٠ وإعلان فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومنهاج عمل بيجين، بوصفها مراجع أساسية للمسائل المطروحة، وبما يتسق مع تشريعاتنا الوطنية التكميلية.

وإنه لمن دواعي شعورنا بالفخر أن حققت هنغاريا تقريبا اثنين من الأهداف ٩٠-٩٠-٩٠. وعلى وجه التحديد، فقد مكّنا نسبة ٩٠ في المائة من الأشخاص الذين أكدت الفحوصات إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية من الحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة، وتعافي نحو ٩٠ في المائة من المرضى الذين يحصلون على العلاج من الفيروس، أو أصبح لديهم مستوى منخفضا جدا من نسخ المواد الجينية لفيروس نقص المناعة البشرية قياسا بوحدة المليمتر.

يمكن لكل مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية في هنغاريا الحصول على أحدث العقاقير برسوم منخفضة جدا، الأمر الذي يسفر عن انخفاض في أعداد النسخ في الدم إلى مستوى لا يمكن اكتشافه وتحسن كبير في نوعية حياة المصابين وجعل احتمال انتقال العدوى يقترب من الصفر.

إننا نعتقد أنه يمكن القضاء على الوباء بحلول عام ٢٠٣٠، بدفع جماعي إضافي، ونحن نعيد تأكيد التزامنا بهذه الغاية.

السيدة مولدويسايفا (قيرغيزستان) (تكلمت بالإنكليزية): تلتزم قيرغيزستان بتنفيذ الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة

البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، وفق قوانيننا وأولوياتنا الوطنية والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان.

وقد وضع بلدنا القاعدة المؤسسية اللازمة للتصدي للوباء. ويبرز برنامج الأمم المتحدة الإطاري الجديد للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ الذي اعتمد في أيار/مايو ٢٠١٦ أهمية التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وكذلك سيتم قريبا اعتماد استراتيجيتنا الوطنية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٤٠ وبرنامجنا الحكومي لمكافحة العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية في جمهورية قيرغيزستان للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١.

إن حكومة قيرغيزستان منخرطة في عملية تحديد أكبر عدد ممكن من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، لتحقيق الأهداف الواردة في الإعلان. ويجري فحص سريع وتستخدم العيادات المتنقلة لأغراض المراقبة في المناطق الريفية النائية، تحقيقا لهذه الغاية. وقد أسهمت زيادة إمكانية الحصول على الاختبار للسكان في تحسين إمكانية الكشف عن الحالات من ٥٨٨ حالة في عام ٢٠١٥ إلى ٧١٤ حالة في عام ٢٠١٦. ويجري التخطيط لمناقشات حول السياسة الوطنية بشأن المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتحديات والحلول القائمة لعقد مؤتمر وطني رفيع المستوى بشأن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه في قيرغيزستان أثناء زيارة المبعوث الخاص للأمين العام إلى أوروبا الشرقية ووسط آسيا المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، السيد كازاتشكين، المقرر أن تتم في أيلول/سبتمبر من هذا العام.

وإذ أن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تتطلب تدابير شاملة ليس على الصعيد الوطني فحسب، بل كذلك على الصعيد الإقليمي، فقد كان تنفيذ الإعلان السياسي موضوع مناقشة في الاجتماع الـ ٢٧ لمجلس صحة رابطة الدول المستقلة الذي عقد في بيشكيك في نيسان/أبريل.

وفي الختام، نرى أنه من المهم التشديد على أن الصعوبات الاقتصادية للدول النامية تقيد القدرة على تمويل برامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ميزانية الدولة. وعلى الرغم من أن الاستثمار المحلي قد ازداد، كما يلاحظ تقرير الأمين العام (A/71/864)، فإن انخفاض الإيرادات من المانحين وتقلبات أسعار العملات والتأخير في تلقي أموال الجهات المانحة المتوقعة قد أدى إلى انخفاض طفيف في الاستثمارات السنوية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في السنوات الأخيرة. وستضيع العديد من الإنجازات التي تحققت وتوقف البرامج في غياب التمويل الكافي. ونحن نعتقد، في هذا الصدد، أنه لن يمكّن من تحقيق الأهداف المحددة، سوى الالتزام بتحقيق تقدم والاتساق في جهود الدولة والمجتمع المدني والشركاء الدوليين.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أشكر الرئيس على عقد هذا الاستعراض لإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما أشكر الأمين العام على تقريره الذي يُطلع الدول الأعضاء على ما طرأ بشأن الحالة الراهنة للتقدم المحرز في إيقاف تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد العالمي (A/71/864).

تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ولا تزال إندونيسيا ملتزمة التزاما تاما بخفض عدد الإصابات الجديدة بعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية والوفيات المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على الوصمة المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. ومن المعروف جيدا أن أكبر خطر لانتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو من خلال استعمال المخدرات والممارسات الجنسية غير المأمونة، التي تعرض مئات الآلاف – إن لم يكن الملايين – لخطر الإصابة. وما يدعو للقلق أكثر هو عندما يجهل المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية إصابتهم بالفيروس،

وبالتالي لا يبذلون أي جهد خاص للتخفيف من العدوى. وقد يقود هذا إلى سيناريو أسوأ عندما ينتقل فيروس نقص المناعة البشرية من الأمهات الحوامل إلى أطفالهن. وقد اتخذت إندونيسيا الخطوات التالية، في هذا السياق، منذ اعتماد الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠:

أولا، نحن ننخرط مع المجتمعات المحلية ونقوم ببرامج توعية في سياق الهدف المتمثل في أن يعرف ٩٠ في المائة من جميع المصابين بالفيروس حالة الفيروس لديهم. ونحن ندرك أن المشاركة الشاملة مع الفئات الضعيفة أمر بالغ الأهمية. وقد أدمج تطوير مفهوم استمرار الرعاية الصحية الشاملة للمصابين بالفيروس والأمراض المنقولة جنسيا، كنهج في برنامج إندونيسيا المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، الدور الحاسم للمشاركة المجتمعية. وينبغي للدور النشط للمجتمع المحلي أن يبدأ على النحو الأمثل – بما في ذلك الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وأسرهم – من تيسير الرعاية الشاملة من المنزل أو المجتمع، من خلال مقدمي الرعاية الصحية، ثم العودة مرة أخرى إلى المنزل أو المجتمع.

ثانيا، نحن نعمل على تعزيز النظم الصحية على جميع المستويات، ولا سيما الرعاية الأولية والاختبار المتنقل. تحسين نوعية خدمات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل عن طريق توسيع خدمات الرعاية وخدمات الدعم في العيادات المحلية. وقد ظلت الحكومة توفر العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة لجميع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية؛ فيمكن الحصول على هذه العقاقير في جميع مراكز خدمات الرعاية والدعم والعلاج في إندونيسيا.

ثالثا، نسعى إلى الوصول إلى الفئات المعرضة للخطر الشديد ببرنامج الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب. إننا ندعو إلى الاتساق في استخدام الرفالات وكذا الاختبار والمشورة المجتمعيين. ويميل الاختبار المتنقل لأن يكون أكثر فعالية في الوصول إلى بعض المجتمعات المحلية، ولا سيما الفئات المعرضة للخطر التي هي عرضة للوصم والتمييز.

وعلى الرغم من أن الخطوات العملية والملموسة حاسمة لدحر انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يلزم أيضا وجود إطار قانوني وسياساتي متين لدعم الإجراءات. وقد تم، في هذا الصدد، اعتماد عدة قوانين منذ عام ٢٠١٣ لكفالة الحق في الصحة، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير خدمات الصحة الإنجابية للنساء والفتيات، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ويهدف إطلاق استراتيجيتنا الوطنية للصحة الإنجابية إلى تطوير سلوك مسؤول وصحي وسط المراهقين. ويجري الترويج بنشاط للاستراتيجية على مستوى المجتمعات المحلية من خلال المراكز الصحية المجتمعية. فكل بلدية أو مدينة مكلفة من قبل وزارة الصحة بأن تكون لها أربعة مراكز قادرة على تنفيذ برنامج الخدمات الصحية الملائمة للمراهقين. وقد كان هناك، حتى العام ٢٠١٤، نحو ٣ ٠٠٠ مركز خدمات صحية ملائم للمراهقين عبر ٤٠٥ من البلديات أو المدن.

وكذلك نركز بجد على منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل. وقد اعتمدت مبادئ توجيهية وطنية بشأن الموضوع، وتم توفير بناء القدرات لمقدمي الخدمات الصحية الذين يقومون بتنفيذ هذا البرنامج من قبل الحكومة بالتركيز على منطقة بها عدد مرتفع من حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. ففي عام ٢٠١٤ وحده نفذت الحكومة ١٥٨٣ برنامجا لاختبار الأجسام المضادة لفيروس نقص المناعة البشرية ومشورة. وقد كان من بين خدمات الاختبارات والمشورة التي قدمت، ٢١٤ وحدة خدمات وقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل و ٤٦٥ وحدة خدمات للعناية والدعم والعلاج بالعقاقير.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك ما يصل إلى ٤٥٠ مستشفى مرخص لها من قبل الحكومة يمكن فيها للناس الحصول على إحالات لخدمات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، و ٢٩٠ ١ وحدة خدمات للأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، و ٢٢٣ وحدة لخدمات مكافحة السل/فيروس نقص المناعة البشرية.

لقد اتفقنا جميعا على أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز آفة يمكن القضاء عليها. وفي عام ٢٠١١، اتفقنا في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على التركيز على تعزيز التدابير الرامية إلى تجنب انتقال الفيروس، بما في ذلك تقديم المشورة والتعليم، والحد من السلوك المنطوي على المخاطرة وتشجيع السلوك الجنسي المسؤول، الذي يشمل الامتناع عن ممارسة الجنس، والإخلاص، والاستخدام الصحيح والمستمر لوسائل منع الحمل. وللأسف، لم يتم الإبقاء على الصيغة نفسها في الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦.

وقد تم تحقيق إنجازات هامة لوقف انتشار هذا الوباء على الصعيد العالمي من خلال تلك النهج. ومن المهم مواصلة الجهود على أرض الواقع، ليس مع الفئات السكانية الرئيسية فحسب، ولكن أيضا مع جميع الفئات السكانية المتضررة أو تلك التي يُحتمل أن تتضرر. وتؤيد إندونيسيا تعزيز سلوك الحد من المخاطر. ومع ذلك، علينا قطع خطوة أبعد من ذلك: في رأينا، من أجل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مساراته، يتعين اتخاذ تدابير تشجع تجنب المخاطر، لأنها ستشكل أكثر الطرق فعالية لضمان عدم انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بشكل كامل. وفي خضم العديد من الأمراض والأوبئة التي يواجهها العالم اليوم، ينبغي لنا تعزيز التعاون والعمل معا من أجل التصدي لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد العالمي حتى لا يتخلف أحد عن الركب. وإندونيسيا ملتزمة بذلك الهدف التزاماً كاملاً.

السيد براون (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): تود لكسمبرغ أن تهنئ الأمين العام على تقريره الأول عن التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (A/71/864). ويبرز التقرير التقدم المحرز والعقبات التي ما زال يتعين التغلب عليها.

إنني أتفق كلياً مع البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. غير أنني أود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن الكفاح ضد الإيدز لم يتم كسبه بعد. ويجب علينا ألا نستسلم للرضا عن الواقع. وقد حددت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الهدف الطموح المتمثل في القضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، وهو هدف أعيد التأكيد عليه في الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، الذي اعتمد قبل عام.

إن مبادرة ٩٠-٩٠-٩٠ التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تمثل استمرارا لنجاح مبادرة العلاج لعام ٢٠١٥، وتحسين فرص الحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة. وهذا الهدف الثلاثي يتجاوز العلاج البسيط؛ فهو أيضا يعزز الوقاية، وهو أمر أساسي في مكافحة الإيدز.

وما فتئ بلدي يدعم مبادرة ٩٠-٩٠-٩٠ منذ انطلاقها، ماليا وسياسيا على السواء. وأود أن أسلط الضوء بوجه خاص على التزام السيد مارك أنجل، وهو عضو في برلمان لكسمبرغ، الذي عين نصيراً لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أجل تحقيق الهدف ٩٠-٩٠-٩٠ المتعلق بالعلاج. وفي نيسان/أبريل من هذا العام، أجرى السيد أنجل دراسة هامة وأوفد بعثة للتوعية في جنوب أفريقيا وبوتسوانا وليسوتو.

ورغم التقدم المحرز في العلاج المضاد للفيروسات العكوسة والقضاء على الحمل الفيروسي، فإننا لا نزال بعيدين عن تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في معرفة ٩٠ في المائة من المصابين

بالفيروس بأنهم مصابون. ونحن أقرب إلى ٦٠ في المائة. وفي هذا السياق، تؤيد لكسمبرغ دعوة الأمين العام إلى إحداث ثورة في عمليات الفحص. ومن المهم تعزيز خدمات الفحص وجعلها أقرب إلى الناس والمجتمعات المحلية التي تحتاج إليها.

وتتمثل أولوية أخرى في الاستفادة من نجاح الخطة العالمية للقضاء على الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الأطفال بحلول عام ٢٠١٥ والحفاظ على حياة أمهاتهم. ودعمت لكسمبرغ هذه الخطة خلال تنفيذها من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥. والنتائج التي تحققت بالنسبة للأطفال باهرة: إذ انخفضت إصابات الأطفال الرضع بأكثر من النصف، وارتفع عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين عمر الرضيع و١٤ عاما ويتلقون علاج المضاد للفيروسات العكوسة إلى أكثر من الضعف. ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من حيث إمكانية الحصول على التشخيص وعلاج الأطفال.

وتتطلب مكافحة الإيدز نهجا يتسم بتعدد القطاعات وتعدد أصحاب المصلحة. ويؤكد الأمين العام بحق في تقريره الحاجة إلى وقاية جامعة وشاملة، بما في ذلك حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة والتربية الجنسية الشاملة، وتوافر الرفالات وطوعية ختان والعلاج الوقائي قبل التعرض.

وقد ثبت أن تعليم الفتيات، والتغذية والأمن الغذائي تسهم في تخفيض معدل الإصابة بالفيروس. كما أن حقوق الإنسان ومكافحة جميع أشكال الوصم والتمييز لا تزال في صميم مكافحة الإيدز. وأكثر الفئات السكانية المتضررة غالبا ما تكون الأكثر تهميشا إذ إنهم يحرمون من حقوقهم وإمكانية الوصول إلى الرعاية والخدمات التي يحتاجونها. وفي هذا الصدد أيضا، يلزم اتخاذ إجراءات.

إننا نواجه فجوة مالية استثمارية قيمتها ٧ بلايين دولار في السنة للقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ وبلوغ الهدف الثلاثي ٩٠-٩٠-٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠. بيد أن الموارد الوطنية المكرسة لمكافحة الإيدز تزداد زيادة حادة، وإعادة التموين مؤخرا لموارد الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا قد حقق نجاحا باهرا. وزادت لكسمبرغ تبرعاتها للصندوق العالمي بنسبة ٨ في المائة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. ويبلغ تبرعنا السنوي حاليا ٢,٧ مليون يورو.

وبتعبئة موارد إضافية، يجب الحرص على ضمان أن تستخدم الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية قدر الإمكان. والتعاون الوثيق فيما بين جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك البرنامج المشترك والصندوق العالمي ومنظمة الصحة العالمية، أمرٌ أساسيٌ. ولكسمبرغ تؤيد تعزيز نموذج عمل البرنامج المشترك.

والتوصيات الرئيسية الخمس التي قدمها الأمين العام تعبر عن ذلك بشكل سليم. وبلدي يؤيدها ككل. ولعل هناك عيبٌ واحد: إننا نشكك في جدوى ”ائتلاف كبير“ لتعزيز الوقاية الجامعة من الفيروس. ونعتقد أن الهياكل والأطر القائمة كافية لتعزيز الوقاية في الوقت الحاضر.

ولدينا الوسائل للقضاء على وباء الإيدز، إذ نواصل ونعزز التزامنا على جميع المستويات.

السيدة أماديو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تشيد الولايات المتحدة ببرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصندوق العالمي والحكومات الشريكة والمجتمع المدني على التقدم الهائل المبيَّن في تقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (A/71/864). ولإنهاء وباء الفيروس/الإيدز، فمن الأهمية بمكان بالنسبة لجميع الشركاء مواصلة تسريع جهودها. ويجب التركيز على تنفيذ التدخلات الفعالة إلى السكان والمواقع ذات أعلى إصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن الولايات المتحدة تؤيد بقوة قيادة البرنامج المشترك للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد العالمي. ونحن نشيد بالبرنامج المشترك على جهوده القائمة على البيانات مما شجعنا على كفالة أن الحق في توفر خدمات فيروس نقص المناعة البشرية في الأماكن الصحيحة في الوقت المناسب وبالطريقة الصحيحة حتى يتسنى لنا تحقيق أكبر أثر ممكن من استثماراتنا. كما نود أن نثني على البرنامج المشترك بشأن إعداده أشمل بيانات وبائية بشأن آفة الإيدز في العالم. إن امتلاك البيانات الصحيحة أمر حيوي لتتبع التقدم المحرز صوب الوفاء بالالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة السياسي لعام ٢٠١٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول ٢٠٣٠.

وتلتزم الولايات المتحدة، من خلال خطة الرئيس الأمريكي الطارئة للإغاثة المتعلقة بالإيدز، بالشراكة مع البلدان للسيطرة على الوباء، بالتركيز على البيانات، والمساءلة المتبادلة والشفافية، بغية تنفيذ الوقاية من الفيروس القائمة على الأدلة والعلاج وتدخلات الرعاية التي تسرع التقدم نحو تحقيق هذا الهدف. ومن خلال الخطة، ساعدنا على إنقاذ وتحسين حياة الملايين من الرجال والنساء والأطفال في جميع أنحاء العالم، ولكن عملنا أبعد ما يكون عن الإنجاز. إن الولايات المتحدة تركز بصفة خاصة على الحاجة إلى منع الإصابات الجديدة بالفيروس في أوساط المراهقات والشابات، الذين أصيب منهم حوالي ٠٠٠ ٣٩٠ شخص في العام الماضي وحده. ولقد استجبنا بالشراكة بين القطاعين العام والخاص بمبادرة دريمز بقيادة خطة رئيس الولايات المتحدة، التي وصلت إلى أكثر من مليون من المراهقات والشابات. ونحن ملتزمون أيضا بتوسيع نطاق إمكانية حصول الأطفال على علاج فيروس نقص المناعة البشرية. وتساعد خطة رئيس الولايات المتحدة الآن حوالي ١,١ مليون طفل مصابين بالفيروس في تلقي العلاج المضاد للفيروسات الرجعية المنقذة للحياة.

إن استمرار التضامن العالمي، مقرونا بزيادة المسؤولية المشتركة والاستثمار الاستراتيجي على النحو الذي حددته الأهداف العالمية ٩٠-٩٠-٩٠، يضعنا على مسار نحو إنهاء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتشجع الولايات المتحدة جميع الحكومات على مضاعفة جهودها من أجل مكافحة وباء الفيروس/الإيدز في سياق تنفيذها لأهداف التنمية المستدامة.

لقد أحرزنا تقدما هائلا، كمجتمع عالمي، ولكن هذا ليس وقت التباطؤ أو الاكتفاء بما حققناه. إن أمامنا معا فرصة استثنائية لمكافحة وباء الفيروس/الإيدز والقضاء عليه في نهاية المطاف بوصفه تهديدا للصحة العامة، وبالتالي تهيئة عالم أقوى وأوفر صحة وأكثر أمنا لنا جميعا. بيد أن الأمر يتطلب أن يعمل جميع الشركاء بالتزام وتركيز ومساءلة لبلوغ الأهداف المنصوص عليها في الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ بشأن القضاء على الإيدز. والولايات المتحدة تلتزم التزاما ثابتا بالمساعدة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والقضاء عليه في نهاية المطاف.

السيدة آرييتا مونغيا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): ترحب المكسيك بعرض تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ مختلف إعلانات الجمعية العامة بشأن الاستجابة العالمية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (A/71/864) ونوافق على ضرورة تنشيط العمل على صعيد جهود الاستجابة من أجل إنهاء الفيروس. ويجب أن تلتزم الدول ووكالات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة بتسريع الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف في هذا المجال، بما في ذلك في ما يتعلق بمسائل شاملة مثل التغطية الصحية للجميع والحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والعناية بالفئات السكانية الرئيسية من خلال سياسات محددة.

ووضع بلدي برنامجا وطنيا، يؤتي ثماره. وعلى نحو ما اعترف به تقرير الإحصاءات الصحية العالمية الصادر عن منظمة الصحة العالمية في هذا الشهر، فإن المكسيك تسجل الآن رابع أدنى معدل انتشار للمصابين بالفيروس في الأمريكتين. غير أنه لا تزال هناك تحديات يجب مواجهتها في بعض الفئات الرئيسية، مثل الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال والمشتغلين بالجنس، وهي فئات لا تزال بحاجة إلى سياسات عامة تضمن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان كي لا يتخلف أحد عن الركب. وبالمثل، فإننا نعتقد أن مشاركة الفئات الرئيسية – الشباب والنساء والفتيات، فضلا عن المصابين بالفيروس – تكتسي أهمية قصوى.

وقد أثمر النموذج المجتمعي في المكسيك: فمنظمات المجتمع المدني تتنافس سنويا على الموارد الاتحادية المتاحة لوضع المشاريع. وخلال الفترة بين عامي ٢٠١٣ وعام ٢٠١٦، على سبيل المثال، خُصصت حوالي ٥ ملايين دولار لتحسين الوقاية والكشف والعلاج. وبلا شك، يجب أن تكون الوقاية في صميم الاستجابة الدولية. واستنادا إلى تجربتنا الوطنية، فإن السياسات الوقائية فعالة من حيث التكلفة مقارنة بالأشكال الأخرى للرصد والتدخل.

ونحن ندرك، في السياق نفسه، أن الكشف عن الإصابة أمر أساسي. ولدينا قناعة بأن الاختبارات المستهدفة في أوساط الفئات السكانية الرئيسية المحددة في كل مجتمع تمثل استثمارا أفضل للموارد مقارنة بالاختبار المُعمم الواسع النطاق. ففي نفس الوقت الذي تحدد فيه الفئات الرئيسية بطريقة صحيحة، فإن تلك الاختبارات تسهم في توفير العلاج بشكل أكثر فعالية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، تمشيا مع مبادرة ٩٠-٩٠-٩٠.

ونود أن نعرب عن دعمنا لنموذج البرنامج المشترك، بوصفنا عضوا في مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إذ أنه ممارسة تعمل في سياقها الدول ووكالات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية جنبا إلى جنب للقضاء على هذا الوباء، في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما إننا نعتقد أن الدروس المستفادة من الإدارة المشتركة للموارد لتحقيق الأهداف، الواردة في الميزانية الموحدة وخطة العمل، يمكن أن تسهم في المناقشات المتعلقة بالاتساق والتنسيق في عمل منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

ولذلك، فإننا ندعو جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى دعم البرنامج المشترك، بما في ذلك بالدعم المالي. ونرى أنه من الضروري تعزيز البرنامج المشترك لكي يعمل كوكالة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، تعزز التعاون الدولي من أجل وضع المعايير في الميدان وألا يُختزل دوره إلى مجرد مدير مشروع لموارد آليات التمويل الأخرى.

السيد زامورا ريباس (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة في هذه الجلسة العامة لاستعراض التقدم المحرز في التصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وترحب السلفادور بالتقدم الكبير المحرز على الصعيدين الإقليمي والعالمي في مكافحة الفيروس ووباء الإيدز. ونحن ندرك، في الوقت نفسه، أنه ما زال أمامنا الكثير من التحديات لضمان عدم ترك المصابين بالفيروس/الإيدز يتخلفون عن الركب، وهو ما التزمنا به عندما اعتمدنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونود أن نؤكد مجددا التزامنا بضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع من دون أي تمييز، مع التركيز بصفة خاصة على التصدي للتفاوتات وتلبية احتياجات المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإعمال حقوقهم.

وتشجع السلفادور، بوصفها بلدا ملتزما بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، على إجراء إصلاح شامل للنظام الصحي – حيث أن اثنين من محاور الإصلاح الشاملة يتمثلان في المشاركة الاجتماعية

وحقوق الإنسان – بهدف ضمان رعاية شاملة عالية الجودة، من دون وصم أو تمييز. وقد وضعت السلفادور، في ذلك الصدد، خطة استراتيجية وطنية متعددة القطاعات للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، تضمن التزام جميع القطاعات، بما أن المشكلة ليست مسألة جنسية حصرا، بل هي مسألة أمن وتعليم وتنمية وطنية، ولأن أثر الوباء يمتد إلى جميع السكان في بلدنا.

ويسعى برنامجنا الوطني لمكافحة الفيروس/الإيدز إلى الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإلى تعجيل الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية لتحقيق الأهداف ٩٠-٩٠-٩٠ لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وذلك من خلال استراتيجيات للوقاية الأولية والتشخيص المبكر والبدء في الوقت المناسب في العلاج المضاد للفيروسات العكوسة والكبت الفيروسي للمصابين بالفيروس – وهي العناصر الأساسية للجهود الرامية إلى احتواء الوباء والحد من انتقال عدوى الفيروس والزهري والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي من الأم إلى الطفل، مع التركيز على السكان الأشد عرضة والذين يعانون من عدم المساواة.

وقد أوفت السلفادور بالالتزامات التي قطعتها للمنظمة في الإعلانات السياسية باحتواء وباء فيروس نقص المناعة البشرية. وحققنا تقدما في السنوات الأخيرة، كبلد، في استجابتنا الوطنية. ووضعنا لأنفسنا هدفا مشتركا ونحن نبذل قصارى جهدنا، ونعطي الأولوية للاستثمارات في مجال الصحة في حالة مواجهتنا لسيناريوهات مالية غير مواتية.

ونتيجة لهذا الجهد، شهدنا انخفاضاً مطرداً في الرقم السنوي لتشخيص المرض لدى مرضى جدد وانخفاضاً في انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل. وفي هذا الإطار، أنشأنا حملة مستمرة لمنع انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل بفيروس نقص المناعة البشرية والزهري الخلقي، وأبقينا على الانتقال الرأسي للفيروس دون مستوى ٢ في المائة، وحققنا بذلك أحد أهداف الاستراتيجية وخطة العمل لمنظمة الصحة العالمية للقضاء على انتقال المرض من الأم إلى الطفل لفيروس نقص المناعة البشرية والزهري الخلقي.

وبالإضافة إلى ذلك، يُقدّم العلاج المضاد للفيروسات العكوسة مجاناً في جميع أنحاء البلد. وقد تدرّب العاملون لدينا في مجال الرعاية الصحية على معالجة المصابين بالفيروس وفقاً للمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية. ولدينا نظام للمعلومات يمكّننا من فهم الوباء على نحو أفضل، مما يسمح لنا أيضاً باتخاذ القرارات من أجل تحسين استجابتنا. وقد أنشأنا لجنة وطنية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية وآلية تنسيق وطنية في جميع أنحاء البلد بمشاركة واسعة ومتعددة القطاعات، بمن في ذلك المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، مما مكننا من تحقيق أفضل النتائج الممكنة.

وقد عملت السلفادور بشكل مكثف على تعزيز تسجيل ورصد المعلومات المتعلقة بالفيروس، بما في ذلك تقديم المشورة قبل وبعد الاختبار، فضلاً عن تحديث أدوات الاختبار، مما يجعل من الممكن تحسين فهم الوباء. وقد مكنت المعلومات المستقاة باستخدام هذه الأدوات بلدنا من الوفاء بالتزاماته الوطنية والدولية فيما يتعلق ب الإبلاغ.

السيد سومي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقديم تقريره عن الموضوع البالغ الأهمية في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (A/71/864).

لقد حقق المجتمع الدولي تقدماً بارزاً في خفض عدد الوفيات الناجمة عن الأمراض المتصلة بالإيدز وعدد الإصابات الجديدة بالفيروس على حد سواء نحو هدفنا ذي الصلة في خطة عام ٢٠٣٠، وهو القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. ومن ناحية أخرى، لا يزال يتعين علينا

تحسين الوصول إلى خدمات الوقاية الشاملة والعلاج والرعاية والدعم المتعلقة بالفيروس/الإيدز.

وأنجع وسيلة لضمان وصول الجميع إلى هذه الخدمات هي تحقيق التغطية الصحية الشاملة. ويتطلب تحقيق التغطية الصحية الشاملة إعادة الهيكلة الاجتماعية والالتزام الثابت بمبدأ ألا يتخلف أحد عن ركب فوائد الخدمات الصحية.

إن النظم الصحية بحاجة إلى تعبئة موارد مالية وبشرية كبيرة. ولذلك يجب أن نُعطي أولوية عليا لتطوير قطاع الصحة وزيادة تعبئة الموارد المحلية وتعزيز الإطار الدولي لدعم البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فمن الأهمية بمكان معالجة احتياجات المعرّضين للإصابة بوجه خاص، مثل النساء والفتيات والفئات السكانية الرئيسية الأخرى، وبالتالي تهيئة عالم ليس فيه تحيز أو تمييز.

وما برحت اليابان منذ زمن طويل تؤدي دوراً رئيسياً في مجال الصحة العالمية وتدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، من خلال هيئات مثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصندوق العالمي، لتعزيز نظمهم الصحية. وفي هذا الصدد، تعهدت اليابان في العام الماضي بتقديم ١,١ بليون دولار لمنظمات الصحة الدولية، بما في ذلك الصندوق العالمي. وصرفنا حتى الآن ٤٠٠ مليون دولار مليون من ذلك التعهد. وتعتزم اليابان الوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي والإسهام بقدر أكبر في معالجة التحديات الصحية العالمية، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

السيدة بارتولي (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر الرئيس على تنظيم هذه الجلسة لعرض تقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (A/71/864).

وتؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي باسم الدول الأعضاء في وقت سابق.

ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره عن متابعة الإعلان السياسي الرفيع المستوى في حزيران/يونيه ٢٠١٦، مما يتيح لنا اليوم تقييم تنفيذ الالتزامات الجماعية المتعهَّد بها في الجمعية العامة في حزيران/يونيه الماضي.

وترحب فرنسا بالتقدم الكبير المحرز في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خلال السنوات الـ ١٥ الماضية. وقد أصبح هذا التقدم ممكناً بفضل تعبئة غير مسبوقة من جانب الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. وعلى وجه الخصوص، أود أن أشيد بالتزام السيد ميشيل سيديبي على قيادته لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والجهود الدؤوبة التي تبذلها أفرقته لتحفيز تعبئة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على أعلى مستوى بغية تعزيز حقوق الأفراد المتضررين وتغيير العقليات حول هذا الوباء.

وكما تعلم الجمعية، فإن فرنسا ملتزمة التزاماً كاملاً بتحقيق أهداف عام ٢٠٢٠ لإنهاء وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، وفقاً لالتزاماتنا بموجب أهداف التنمية المستدامة والالتزامات المختلفة التي تعهدنا بها لهذا الغرض. ويبين تقرير الأمين العام أن التحديات لا تزال هائلة لتحقيق تلك الأهداف. وبما أن أربع سنوات فقط تفصلنا عن أول موعد نهائي، فعلينا أن نواصل جهودنا بحزم من خلال نهج شامل يحترم الحقوق حتى لا يتخلف أحد عن الركب. ويجب التركيز على التمويل المبتكر والطَّموح والمشترك وحوكمة تعاونية وطيدة.

ويجب علينا أولاً أن نعتمد نهجاً شاملاً بألا يتخلف أحد عن الركب. وفي الواقع، لا يزال هناك عمل كثير يتعين القيام به لتحقيق حصول الجميع على الوقاية والعلاج والرعاية. ولا يزال لوباء فيروس نقص المناعة البشرية أثر غير متناسب على الفئات السكانية الرئيسية، فضلاً عن النساء والفتيات اللواتي يقعن ضحايا للعنف والتمييز، مما يجعل من الأصعب عليهن تلقي الرعاية السليمة للمرض.

إن وضع الفئات السكانية الرئيسية في صميم التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية هو السبيل الوحيد للقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وتؤكد فرنسا التزامها بهذا الهدف: فهي قد جعلت من قضايا حقوق الإنسان، وتعزيز دور المجتمع المدني والمجتمعات المحلية المتضررة، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية أولويات ضمن المؤسسات المتعددة الأطراف التي ترأسها.

وعلى الصعيد الوطني، جعلنا العلاج الوقائي قبل التعرض للفيروس في متناول الأشخاص الأكثر عرضة لخطر العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية بغية إنهاء العدوى. وبشكل أعم، لا يزال الوصول إلى خدمات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية محدوداً في أنحاء كثيرة من العالم بسبب ضعف هياكل الرعاية الصحية والموارد البشرية، ولكن أيضاً بسبب تكلفة التشخيص والعلاج والرعاية.

إن الحالة في غرب ووسط أفريقيا تبعث على القلق بوجه خاص، حيث يقدّر معدل التغطية بالعقاقير المضادة للفيروسات العكوسة ٢٤ في المائة في بعض المناطق، وفقاً لتقرير نشرته منظمة أطباء بلا حدود في عام ٢٠١٥. ولا بد من معالجة هذا الوضع على وجه السرعة.

وأود أن أثني على الجهود التي يضطلع بها البرنامج المشترك وشركاؤه فيما يتعلق بخطة اللحاق بالركب المتعلقة بالمنطقة. وقد شجعنا تلك الجهود منذ البداية ونواصل دعمها، لا سيما من خلال المساعدة التقنية التي نقدمها.

والنقطة المحورية الثانية في مكافحة الإيدز هي ضرورة تعزيز الابتكار والتمويل الطموح والمشترك. فالركود في التمويل المخصص لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق أهداف عام ٢٠٢٠. وفرنسا تضع مكافحة الأمراض المعدية في صميم أولوياتها والتزاماتها المالية الدولية. وبوصفنا ثاني أكبر مساهم في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، فقد خصصنا ١,٠٨ بليون يورو للصندوق للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. ونقدم أكثر من ٢٠ في المائة من التمويل الدولي للبرامج المتعلقة بالفيروس، الأمر الذي مكن أكثر من ٩ ملايين شخص من تلقي العلاج المضاد للفيروسات العكوسة حتى نهاية عام ٢٠١٦.

ونحن مقتنعون بأنه يجب الاستفادة من الابتكار والبحوث للوفاء بالتزاماتنا الدولية في مجال مكافحة الفيروس. والابتكار في أساليبنا التمويلية، وهو ما حققته فرنسا عن طريق فرض ضريبة على تذاكر الطيران والمعاملات المالية، يمكننا من تزويد المرفق الدولي لشراء الأدوية التابع للأمم المتحدة بحوالي ٦٠ في المائة من ميزانيته السنوية. ونحن نستفيد من الابتكار في النُهج والأدوات على حد سواء، ويقوم المرفق الدولي بدور رئيسي في هذا الصدد من خلال زيادة إمكانية وصول المرضى إلى أساليب التشخيص وإيجاد سوق للعلاجات المضادة للفيروسات العكوسة للأطفال. وأسهمت هذه الجهود بصفة خاصة في خفض تكلفة علاج فيروس نقص المناعة البشرية بمقدار عشرة أضعاف وفي زيادة عدد الأشخاص المستفيدين من هذه الأدوية بواقع عشرة أمثال.

وفي ظل محدودية الموارد المالية، من المهم للغاية أن تعزز البلدان المتضررة التزامها بتمويل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبصفة أعم بتعزيز نظمها للرعاية الصحية. وفي الوقت نفسه، ستجد عدد من البلدان المتوسطة الدخل نفسها مضطرة للخروج من آليات التمويل الدولية قريبا. ويجب على البلدان ترقب هذه التطورات والاستعداد لها قدر الإمكان، وذلك بالتنسيق مع المنظمات الدولية حيث أن أكثر من ٥٠ في المائة من المصابين بالفيروس يقيمون في تلك البلدان.

والركيزة الثالثة لإجراءاتنا الوطنية والدولية تتمثل في الإدارة التعاونية المبتكرة والحازمة. ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز استجابة شاملة وزيادة تنسيق تدخلاتنا من أجل تفادي العمل بطريقة الجزر

المنعزلة وبغية زيادة فعاليتنا. ومنظمة الصحة العالمية تؤيد تماما، من خلال الاستراتيجية العالمية الجديدة للقطاع الصحي بشأن الفيروس للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، الاستراتيجية والأهداف التي حددها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ودور البرنامج المشترك في هذا التنسيق أساسي. وستؤدي فرنسا دورها كاملا في العملية الجارية لاستعراض نموذج البرنامج المشترك. ويجب أن يظل التنسيق في صميم اعتباراتنا بشأن إصلاح الأمم المتحدة بشكل عام.

ويمكن للجمعية أن تعول على فرنسا في أن تواصل بثبات دعم هذه العملية على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي خلال المراحل المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة البند ١٠ من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

إعلان نتائج انتخابات رؤساء اللجان الرئيسية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل رفع الجلسة لتناول الغداء الذي حان وقته، أود أن أبلغ الأعضاء بأن الممثلين التالية أسماؤهم قد انتُخبوا رؤساء للجان الرئيسية الست للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين وأصبحوا بالتالي أعضاء في المكتب لتلك الدورة: اللجنة الأولى، السيد مؤيد صالح (العراق)؛ لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، السيد رفائيل راميرس كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)؛ اللجنة الثانية، السيد سفين يورغنسن (إستونيا)؛ اللجنة الثالثة، السيد إينار غونارسون (آيسلندا)؛ اللجنة الخامسة، السيد تومو مونتي (الكاميرون)؛ اللجنة السادسة، السيد برهان غفور (سنغافورة).

أهنئ رؤساء اللجان الرئيسية الست للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة على انتخابهم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.